الباب الرابع

الاستثمار

الاستثمار الخليجي في السودان :-

أعلن وزير الاستثمار د.مصطفى عثمان إسماعيل، أن حجم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في السودان وصلت إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كاشفاً عن جولة خليجية يعتزم الرئيس عمر البشير القيام بها قريباً، لدول المجلس تعزيزاً للتعاون الاقتصادي. وأوضح إسماعيل في مؤتمر صحفي عقده في الخرطوم يوم الاثنين، أن الاستثمارات السعودية وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار، تليها الإمارات بستة مليارات دولار، والكويت بخمسة مليارات دولار. وأكد أن ملتقى الاستثمار السعودي السوداني الثاني، سينعقد في الرياض وتحديداً في الأول من شهر مارس القادم، بمشاركة رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية في البلدين. وكشف أن البحرين ستقترح في اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي القادمة، توقيع اتفاقية تعاون خاصة . واعتبر وزير الاستثمار أن هذه الاتفاقية إن تحققت على أرض الواقع، ستشكل طفرة حقيقية بين السودان ودول مجلس التعاون الخليجي. وقال إسماعيل إن السوق السعودية تملك القدرة على استثمار أموال ضخمة في بلاده، وتعهّد بمعالجة أية معوقات تعترض الاستثمارات السعودية في السودان، والخليجية بشكل خاص. وأضاف قائلاً « إذا استطعنا استقطاب رأس المال السعودي فقط، سيكون هذا كافياً لتحقيق طفرة في الاستثمار في السودان».واعتبر الوزير أن مستقبل علاقات السودان مع دول مجلس التعاون الخليجي واعد. وأعلن أن الرئيس عمر البشير، سيقوم خلال المرحلة المقبلة بزيارات متتابعة إلى دول الخليج تشمل السعودية، والإمارات، والكويت، والبحرين.

مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في العام ١٩٨١ يضم ست دول هي المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت. وتبلغ مساحتها مجتمعة ٢,٧ مليون كيلومتر مربع أي حوالي مليون ميل مربع، فيما يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي ٤٦ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠١٢، ويبلغ الناتج المحلي الاجمال لها ١,٣٧ تريليون دولار، وبهذا يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها ٢٩٩٠٠ دولار في السنة كواحد من أعلى المعدلات على مستوى العالم.

الآباء المؤسسون لجامعة الدول العربية كانوا يخططون للتكامل الاقليمي

العربي خصوصاً في مجال الأمن الغذائي على أساس توظيف الفوائض المالية الخاصة بدول الخليج العربي في الاقطار العربية التي توجد بها أراضي زراعية ومياه وثروة حيوانية. وحددت هذه الدول في ستينيات القرن الماضي في السودان والعراق والمغرب. ووفقاً لهذا المخطط رعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قيام عدد من المؤسسات والمنظمات والهيئات عملت في بداية عهدها على انزال مفاهيم هذا التكامل الاقتصادي لأرض الواقع. فشهدنا في السودان على سبيل المثال استثمارات ضخمة للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي. والشركة العربية للانتاج الحيواني وغيرها.

غير أن رياح السياسة والأجندة الخارجية جرت على غير ما يهوى مخططو وآباء التكامل. فكانت الحرب العراقية الايرانية التي مولتها أموال دول الخليج، ثم حرب الخليج الأولى التي تم فيها اخراج الجيش العراقي من الكويت التي احتلها ظلماً وعدواناً. ثم حرب الخليج الثانية التي تم فيها تدمير الجيش العراقي. هذه الحروب المتتالية استنزفت الأموال التي كان ينبغي تخصيصها لمشروعات التكامل. وبعد هذا برزت الأزمة المالية العالمية التي استنزفت هي الأخرى مئآت المليارات.

إن التخطيط لاستثمار أموال دول مجلس التعاون الخليجي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي، وفقاً لمبادرة رئيس الجمهورية، هو تخطيط في الاتجاه الصحيح. لأنه مفيد ويحقق مصالح الطرفين، السودان يستفيد من خلال تحريك موارده الاقتصادية الهائلة الكامنة، وبهذا التحريك يزيد رفاه المواطن السوداني. ودول الخليج تستفيد من خلال تحقيق أمنها الغذائي، ومن خلال استثمار مضمون يحقق لها فوائد اقتصادية في منطقة جغرافية قريبة جداً لها. (١)

الاستثمار السعودي في السودان :-

كشف رجل الأعمال حسين سعيد بحري رئيس الجانب السعودي في مجلس تنسيق رجال الأعمال السوداني السعودي المنعقد حالياً بالخرطوم عن وجود ٥٠٠ مشروع سعودي جاهز للاستثمار في السودان، وأعلن عن ترتيبات لرفع حجم الاستثمارات السعودية بالسودان من ٦ مليار دولار الى ٢٠ مليار دولار.

من جهة أخرى أعلن علي بن حسن جعفر سفير خادم الحرمين الشريفين بالسودان عن فتح مكتب خاص بمقر السفارة بالخرطوم لمتابعة وتسهيل الاستثمارات والأعمال التجارية بين البلدين.

ومعلوم أنه ومنذ أكثر من عام كان فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير وبتوصية من وزير الاستثمار مدثر عبد الغني قد قام بتكليف أسامة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٢/ ٢٠١٥ م

فيصل وزير الدولة بوزارة الاستثمار بالسودان بملف الاستثمارات السعودية بالسودان على خلفية الاتفاق الاستراتيجي الذي تم بين القيادة في البلدين بشأن التنسيق السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في كافة المحافل وعلى مختلف المستويات.

هذه الترتيبات الادارية مبشرة جداً وسوف تنعكس ايجاباً على الاستثمارات السعودية بالسودان عدداً وحجماً. غير أن البعض ينظر بريبة أحياناً للاستثمارات السعودية لأنها في الغالب تستهدف القطاع الزراعي، ويقولون أن المستثمرين السعوديين يحصلون على أراضي سودانية عزيزة ومياه عذبة جارية دون مقابل ملموس للمواطن. ولهؤلاء نقول إننا نفتح المجال للاستثمار الأجنبي، بما فيه السعودي، لأن مواردنا الداخلية غير كافية للتمويل.

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف. وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل (مائة ثلاثة وثلاثون ملياراً وثمانمائة مليون جنيه) سنوياً لكل السودان. تعادل ٢٣,٥ مليار دولار تقريباً (ثلاثة وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون دولار).

وبما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٥ مليار دولار من جملة الاستثمارات الموكلة للقطاع الخاص (محلي وأجنبي) والبالغة ٢٣,٥ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنوياً.

من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويل مدخرات المغتربين.

نحتاج لاستثمارات اجنبية هائلة لتحريك جمود الإقتصاد، والإستفادة من الموارد الطبيعية الكبيرة ببلادنا. قانون الاستثمار يساوي تماما ما بين المستثمر السودانيوالأجنبي في كل شيء. وهو يمنح الأرض بعد التأكد من جدية المستثمر. أي شركة تنتج في بلادنا هي شركة سودانية، وأي صادرات منها للخارج تعتبر صادرات سودانية، وتضاف في ميزان المدفوعات لصالحنا. علينا تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصاً الزراعي بلا تردد.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٣/ ٢٠١٦ م.

هل نهب الأجانب أراضي السودان؟

صحيفة (حريات) الالكترونية المعارضة نشرت مقالاً يدور هذه الأيام على وسائط الاتصال الاجتماعي ورد فيه: (كشفت (CNN) العربية بان قطر تمتلك حوالى (٢٣٠) الف فدان من الاراضى الزراعية بالسودان .واوردت (CNN) يوم ٨ فبراير نقلاً عن مراكز الابحاث العالمية ووكالات الانباء كشفاً بالممتلكات القطرية حول العالم، وأوردت من بينها (١٠٦) ألف هكتار من الاراضى الزراعية بالسودان ، (الهكتار الواحد يساوى ٢,٣٨١ فدان).

ويضيف المقال (وكانت (حريات) نشرت تقريراً عن بيع السودان اول فبراير الجارى، بناء على أحدث بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

وبحسب احصاءات المنظمة فان أسهم الاستثمار الاجنبى المباشر (FDI stocks) فى السودان باتت تشكل (٤١,٦٪) من الناتج القومى الاجمالى فى عام ٢٠١٣

وتشير الاحصاءات الى زيادة نسبة أسهم الاستثمار الاجنبى المباشر ما بعد الانفصال وفقدان ايرادات النفط ، حيث كانت النسبة لا تشكل سوى ١,٣ ٪ من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٩٥ لتقفز فى عام ٢٠١١ الى (٣١,١٪) من الناتج القومى ، ثم الى (٥٠,٦٪) عام ٢٠١٢ ولتستقر فى نسبة (٤١,٦٪) فى عام ٢٠١٣ .

ومما يؤكد تدفق الاستثمارات الاجنبية اساساً لشراء الاصول – تحديداً الاراضي – لسد العجز فى ميزانية السلطة، فان عام ٢٠١٣ وبحسب احصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة شهد خروجاً لرؤوس الاموال من السودان بلغ ٩١٥ مليون دولاراً ، مما يشير الى مناخ الاستثمار الطارد فى البلاد مع تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمنى والفساد ، ولكن فى المقابل دخلت الى البلاد (٣,٠٩٤) مليار دولار) انتهى تقرير حريات.

تعليق: مقال حريات سياسي وغير موضوعي ومتناقض بالكامل. تم تصديره بخبر CNN ومعلومات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. والأرقام بهما صحيحة. ولكن التحليل من شاكلة (بيع السودان) و (مناخ الاستثمار الطارد) هو من نسج محرري (حريات) ومحاولتهم التلاعب بعقول القراء. الأرقام التي أوردتها (حريات) نفسها تشير الى خروج استثمارات أجنبية بقيمة ٩١٥ مليون دولار مقابل دخول استثمارات بقيمة ٣ مليار دولار، كيف بحق السماء يمكن استنتاج أن مناخ الاستثمار في السودان طارد وفقاً لهذين الرقمين. العكس هو الصحيح حيث أن رقم ٣ مليار دولار يشير الى أن مناخ الاستثمار جاذب.

أما فيما يلي الأراضي التي تمنح لأغراض الاستثمار الزراعي فإنها تمنح بنظام الحكر المعروف في السودان وفقا للآتي: فترة ابتدائية ٣ أشهر، تجدد لمدة ثانية ٣ سنوات إذا تم الشروع في استثمار الأرض كتسويرها وحفر الآبار...الخ. ويلغي

الإمتياز إن لم يقم المستثمر بشيء، أما إذا أقام المستثمر المنشئات وزرع الأرض وانتج فإن الحكر يجدد لمدة ٣٠ عاما. طبعا مفهوم الحكر هو ايجارة طويلة يمكن للحكومة انهائها بتعويض عادل في أي وقت. وكما قال شيخ زائد من قبل أن المستثمر في الأرض لا يحملها معه إن رغب في مغادرة البلاد.

الإستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا لاقتصادنا لأن مدخراتنا المحلية حكومة وقطاع خاص لا تكفي لتعمير ولو جزء يسير من أراضينا الشاسعة. على الجميع حكومة ومعارضة تشجيعه لمصلحة بلادنا والأجيال القادمة.[1]

الاستثمار في التعليم :-

تنعقد هذه الايام بدبي بالامارات العربية المتحدة فعاليات القمة الحكومية العالمية. وهو مؤتمر سنوي يدعو له محمد بن راشد حاكم دبي، يستهدف تبادل الخبرات ما بين حكومات العالم في قضايا الادارة والاقتصاد. افتتح القمة ولي عهد دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وألقى كلمة وصفت بالعميقة والحكيمة. وكان اللافت في كلمته تركيزه على الاستثمار في التعليم، حيث قال إنه يريد أخذ الحضور في جلسة القمة الحكومية ٥٠ عاماً للأمام، أي للمستقبل، وماذا سيكون وضع الإمارات بعد نهاية عصر النفط، وقلة موارد الطاقة التي هي عماد الإقتصاد حالياً، حيث أشار إلى أن رهان المستقبل ليس نفطاً، بل شباب يتلقى أفضل تعليم.

لا شك أن الشيخ محمد بن زايد محق في كلمته، حيث أن الاستثمار في التعليم هو استثمار حقيقي في المستقبل. نهضت الكثير من الأمم بالتركيز على التعليم. اليابان على سبيل المثال هي دولة بلا موارد طبيعية تقريباً، ولكنها بنت نهضتها على أساس تعليم وتدريب اليابانيين، مع الحرص على الحصول على التقانات الحديثة. ومثال آخر دولة ماليزيا التي كانت تعد من بين الدول الفقيرة حتى ستينيات القرن الماضي. غير أن وصوا مهاتير محمد للسلطة وتركيزه على التعليم وابتعاثه لمئآت الالوف من الشباب الماليزيين لتلقي أفضل العلوم بالخارج، مكن ماليزيا من تحقيق نهضة كبرى جعلتها في مقدمة الدول متوسطة النمو.

من الضروري جداً لنا في السودان وضع استراتيجية للتعليم والبحث العلمي. استراتيجية تركز على حصول الشباب السوداني على أرقى أنواع التعليم خارجياً وداخلياً، مع تخصيص موارد مهمة للبحث العلمي. من الثابت أن الشباب السوداني يتميز بالرغبة في التعلم مع الذكاء الفطري. والدليل على ذلك نماذج مشرفة لسودانيين يحتلون صدارة المهن الرفيعة في عدد من البلدان مثل الأطباء في بريطانيا،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١ م.

وأساتذة الجامعات في السعودية، والقضاة في سلطنة عمان وغيرها كثير.

يعتبر مؤشر مخصصات البحث العلمي منسوباً للناتج المحلي للدولة مؤشراً مهماً لمدى اهتمام أي دولة بالتعليم والبحث العلمي، وهو يشير بصورة أخرى لمستقبل الدولة المعنية، ومدى اسهامها في التضور البشري الذي أصبح في الوقت الحالي مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك له مع العلم والتقانة والتطوير والبحث.

أن جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ في السودان قد بلغت ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار.

وللمقارنة نجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٣٪، و٢,٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة.

أما في اسرائيل فإننا نجد أن الإنفاق على البحث العلمي (ما عدا العسكري) قد وصل في العام ٢٠١٢ إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. وهو انفاق هائل يفسر أسباب التفوق الاسرائيلي الكبير على الدول العربية في مختلف المجالات. نحتاج الى الإرادة السياسية القوية والعلاقات الخارجية المنتجة لزيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي.[1]

الاستثمار في الخدمات- جمال الوالي نموذجا :-

اعلن السيد جمال الوالي رئيس نادي المريخ أنه سيمنح لاعبي النادي في منشط كرة القدم حوافز كبيرة في حالة فوز الفريق ببطولة الدرجة الممتازة. بعض المعلومات أشارت الى أن نصيب اللاعب هو ألف جنيه عن المباراة الواحدة، وبما أن عدد المباريات في الدورتين هو ٢٦ مباراة وعدد اللاعبين ٣٠ لاعبا فإن جملة ما سيدفعه رئيس النادي هو مبلغ ٧٨٠ ألف جنيه تعادل بالدولار الامريكي ٢٢٢ ألف دولار تقريباً.

انقسم الاعلام الرياضي عندنا، كالعادة، الى قسمين، قسم أحمر(عشاق نادي المريخ) يؤيدون ويدعمون توجه رئيسهم. وقسم أزرق (عشاق نادي الهلال) يشجبون ويستنكرون ويقولون أن هذا المبلغ الهائل أولى به فقراء البلاد. قلة تناولت الأمر بموضوعية ولكن صوتها ضاع وسط الصخب والضجيج.

ان ما قام به جمال الوالي يسمى في الاقتصاد استثمار في مجال الخدمات تحت التصنيف الفرعي أنشطة السياحة والترفيه.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ م.

ان انشطة السياحة والترفيه من المجالات الاقتصادية الهامة وتشكل النسبة الكبرى من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول كاسبانيا ومصر واليونان. وما ينفق عليها عادة تكون عوائده سريعة ومضاعفة.

اذا أخذنا حالة نادي المريخ فإننا سنجد أن مجرد تعبير رئيس النادي عن اتجاهه لتحفيز نجوم فريقه ترتب عليه الاهتمام الاعلامي والتركيز على منشط كرة القدم ولاعبيه وأجهزته الفنية، ويتوقع ان يتنامى هذا الاهتمام عبر وسائل الاعلام المختلفة مما سينجم عنه زيادة هائلة في اعداد المشجعين الذين يرغبون في متابعة مباريات الفريق من داخل الاستاد فيحقق النادي دخلاً كبيراً كما سترتفع القيمة السوقية في مجال الاعلان في الوسائط المختلفة للفريق فيحقق منها عوائد اضافية.

ان تحريك مجموعات هائلة جديدة من المشجعين لمشاهدة مباريات الفريق من خلال الاستاد او عبر النقل التلفزيوني سيترتب عليه تحريك اقتصادي وفوائد مؤكدة للعديد من الناشطين ابتداءا من أصحاب التاكسي والأمجادات وبائعي التسالي واللب والتذكرجية الى أصحاب شركات الاعلان ومياه الصحة والمياه الغازية وناشري الصحف الرياضية وشركات الاتصالات. زيادة الدخل للأسر والأفراد من مثل هذا النشاط هو أفضل وأكرم للمستفيد مما لو قام جمال الوالي بتوزيع مبالغ في شكل عطايا للأفراد.

هذه مناسبة للحديث حول قطاع السياحة والترفيه المهمل في بلادنا، والذي بقليل من المجهود يمكن أن يسد العجز في الحساب الخارجي للسودان بعد خروج البترول من تركيبة الصادرات في يوليو القادم، إن السياحة ليست هي زيارة الآثار فحسب، انما تشمل سياحة السفاري اي تنظيم رحلات لمشاهدة المناظر الطبيعية وصيد ما هو مسموح به. وسياحة المؤتمرات والمنافسات أي دعوة الآخرين لعقد المؤتمرات العلمية أو إقامة المنافسات الرياضية أو المهرجانات الفنية في بلادنا التي تتميز بمناخ دافئ في الفترة من نوفمبر وحتى مارس من كل عام في حين ان نفس الفترة يشتد فيها البرد وينزل الصقيع في أوروبا (أتذكرون زيارات الهونفيد المجري وليفربول الانجليزي ودينامو موسكو وسانتوس البرازيلي؟).

السياحة تشمل السياحة العلاجية، يجب علينا الترويج للمستوصفات العلاجية الراقية في بلادنا، على الأقل للأخوة الأفارقة الذين يحبون السودان والسودانيين، تحقق الاردن أكثر من مليار دولار سنوياً من السياحة العلاجية، ٣٠٠ مليون دولار منها من طين البحر الميت وحده، لدينا مياه كبريتية في العديد من المناطق، والجردقة على ضفتي النيل شمال الخرطوم علاج عجيب لكل أدواء البطن وأمراض أخرى.

منظر التقاء النيلين بالخرطوم بالمقرن لا يتكرر في اي مكان بالعالم، ويمكن

ربطه بتحليلات دينية وثقافية يمكن أن تجلب لنا ملايين السياح (هل يدخل ما توصل اليه الشيخ أبو قرون مؤخراً من أن جبل البركل بالشمالية هو جبل الطور وان فرعون موسى هو تهراقا النوبي في هذا الاطار؟).

نحتاج لجهد في اتجاهين: بنيات تحتية للطرق والمرافق السياحية والنزل الفندقية، وترويج تضطلع به كل أجهزة الدولة وعلى رأسها سفاراتنا بالخارج.[1]

الاستثمار الأجنبي في الزراعة :-

اعلن وزير الاستثمار الدكتور مدثر عبد الغنى عبد الرحمن حرص الوزارة على تذليل العقبات التى تعترض تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالبلاد ، كاشفا عن توجيهات رئاسية للاهتمام بالمشاريع الاستثمارية السعودية لدورها فى قضية الامن الغذائي العربي.

ووقف لدى لقائه بمكتبه اليوم بالمدير العام لشركة المراعي السعودية محمد رشيد البلوى على سير تنفيذ مشاريع غرب القولد الزراعية السعودية بالولاية الشمالية و الذى يضم شركات المراعي والصافي و تبوك على مساحة اجمالية تبلغ ١٠٠ الف فدان .

و قال ان الوزارة تسعى وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لمعالجة قضايا الاستثمار بما فيها قضية الكهرباء وكشف الوزير عن التنسيق القائم والمستمر بين وزارتي الاستثمار و الكهرباء عبر لجنة مشتركة للنظر فى قضايا كهرباء المشاريع الزراعية الاستثمارية بالولاية .

واوضح البلوى ان جملة المبالغ المرصودة للمشروعات الثلاثة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار وان المشروع يعمل الآن على استكمال محاور رى جديدة للمشروع التجريبي الذى سيدخل دائرة الانتاج قريبا مع تخصيص ٢٥٪ من المساحة الكلية لزراعة القمح بهدف مد الاسواق المحلية و تنفيذ مشروعات خدمية للمجتمعات المحلية وتوفير فرص عمل.

هذا الخبر المفرح في تقديري الشخصي يجد مناهضة ورأياً آخر من البعض، فقد كتب لي سوداني صديق مقيم بالمملكة المغربية قائلاً: يا ناس الاستثمار اما فيكم رجل رشيد ، لماذا توزيع الاراضي الزراعية؟ وهل السعودية بلد زراعي يملك تقنيات زراعية نعجز عنها؟ عندما تعطي الشركات السعودية اراضي فانك تخسر ارض في منطقة شحيحة الاراضي ذات جودة عالية لمدة ٩٩ عاما حسب مدة الاتفاق، و تخسر مياها جوفية غير قابلة للتجديد او من حصتك من مياه النيل: مع العلم أن المشاريع مميكنة ولا تشغل سوى عدد قل جدا من العمال، وأن السودان يخسر حصة من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ م

السوق السعودي تساوي الانتاج المصدر من تلك الشركات للسعودية، وأن مثل هذا الاستثمار يضرب تنافسية مشاريع سودانية ليس بها ميكنة كافية في نفس مجال السلعة المصدرة.

وأضاف هذا الصديق: لا استطيع فهم غرائب عالم الاقتصاد في السودان. اعلم ان اشخاصاً وجهات سودانية لديها الامكانات المالية والرؤية الاستثمارية تسعى دون نجاح بين ادارات الدولة لتحصل على اراض لمشاريعها ولا تجد اجابة. ثم تقرأ مثل هذه الاخبار، وهذا الكرم المبالغ فيه، كرم من لا يخشى فقرا او مسغبة.

لدى السودان فرصة تاريخية بسبب مشكلة سوريا، ونحن نعلم ان واردات السعودية كانت من هناك .هل تعلم ان سعر صندوق الطماطم سعة ٦ كيلو ب ٨٠ ريال ونحن نضيع مثل هذه الفرصة لأن السعوديين يستوردون من اثيوبيا وجنوب افريقيا ونحن جيرانهم الحيطة بالحيطة نتفرج ببلاهة.

رددت على صديقي هذا بالقول: نفتح مجال الاستثمار الأجنبي لأن مواردنا الداخلية غير كافية للتمويل. جملة مدخراتنا المحلية من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي لا تتجاوز ٥ مليار دولار هي جملة الودائع ببنوكنا بالنقدين المحلي والاجنبي.

نحتاج لاستثمارات اجنبية هائلة لتحريك جمود الإقتصاد، والإستفادة من الموارد الطبيعية الكبيرة ببلادنا. قانون الاستثمار يساوي تماما ما بين المستثمر السوداني والأجنبي في كل شيء. وهو يمنح الأرض بعد التأكد من جدية المستثمر. أي شركة تنتج في بلادنا هي شركة سودانية، وأي صادرات منها للخارج تعتبر صادرات سودانية، وتضاف في ميزان المدفوعات لصالحنا. علينا تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصاً الزراعي بلا تردد.[1]

الاستثمار في السودان وتبسم المتعافي :-

اليوم الاثنين وبقاعة الصداقة يعقد رئيس الجمهورية اجتماعاً مع المجلس الأعلى للاستثمار بولاية الخرطوم بحضور عدد من ولاة الولايات. الغرض من الاجتماع الوقوف على تجربة ولاية الخرطوم التي أسست مفوضية لتشجيع الاستثمار مارست اعمالها منذ افتتاحها في يناير الماضي. فعمرها أشهر خمس. ورغم قصر المدة فإن الأخ الرئيس يرغب في الوقوف على التجربة في هذه المرحلة، مما يدل على الاهتمام الهائل الذي يوليه الرئيس للاستثمار.

لقد ادرك رئيس الجمهورية ببصيرته الثاقبة وخبرته الكبيرة ان مستقبل اقتصاد

(١) نشر بصحيفة السوداني

البلد هو في الاستثمار لا سيما بعد ذهاب بترول الجنوب بالانفصال. وهو يريد ان يدفع تجربة ولاية الخرطوم للامام وان يطلب من بقية الولايات أن تحذو حذوها.

خطت ولاية الخرطوم عبر مفوضية تشجيع الاستثمار خطوات واسعة وفعالة تجاه معالجة معوقات الاستثمار. فالنافذة الواحدة أصبحت ممارسة راسخة، الوضوح في المستندات المطلوبة هو السائد، استقبال المستثمرين بأريحية وخدمتهم ومساعدتهم شعار العاملين بالمفوضية، انجاز المعاملات في الوقت المضروب واصدار الترخيص بتوقيع مفوض الاستثمار خلال ايام سبع تنقص ولا تزيد أصبح معيار قياسي تجتهد المفوضية كل يوم تجاه تحسينه. في كل هذا أضحت المفوضية مثالاً يستحق أن يحتذى.

ولكن، وآه ثم آه من لكن هذه، تظهر المشكلة الكبرى عند تنفيذ المشروعات المرخص بها، وهي مشكلة الأرض التي تخصص للمشروع. وهنا أحكي سر ابتسامة المتعافي الساخرة. القصة تقول ان مفوض تشجيع الاستثمار الحالي الماحي خلف الله كان قبل سنتين مستشاراً لوالي الخرطوم الذي كان حينذاك هو الاخ عبد الحليم المتعافي نفسه. كلف الماحي باعداد التصور لانشاء مفوضية الاستثمار بحكم خبرته التي جاوزت العشرين عاماً في المجال، أعد لرجل تصوراً ممتازاً وجاء أوان عرضه على المجلس الأعلى للاستثمار بالولاية الذي كان يترأسه المتعافي بوصفه الوالي، عند الاستعراض تناول الاخ الماحي مسألة الأراضي التي تخصص للاستثمار وقال أنها في تصوره هذا محلولة، فهي بموجب قانون الاستثمار تكون سلطة خالصة لجهات الاستثمار في المنح والتخصيص والسعر. حينها تبسم المتعافي، وقال البعض انه اصدر ضحكة مكتومة أغضبت مقدم العرض وبعض الحضور. وقال في مداخلته ان ما ورد بشأن الأرض خيال لن يُنفذ. وأردفه بإبتسامة ساخرة أخرى. الآن وبعد مرور السنتين هاتيك نقول لقد صدق المتعافي! وأن سخريته كانت في محلها. حيث ما زالت أراضي الاستثمار هي أم المشاكل والعقبة الكؤود أمام الاستثمار محلي كان أم أجنبي.

السؤال الذي يفرض نفسه: هل القائمين على أمر الأراضي يقفون ضد مصلحة البلد؟ هل يجهلون أهمية الاستثمار في لاقتصاد؟ هل هم أقل وطنية من زملاءهم في الاستثمار والقطاعات الاقتصادية الأخرى؟ كلا وألف كلا. لا شك اطلاقاً في سمو وطنية هؤلاء الاخوة وقدراتهم الفنية العالية في مجالهم.

عليه تبقى المسألة في خيارات الدولة العليا واتجاهاتها ان كانت ترغب في تشجيع الاستثمار ودفعه لتفجير الطاقات الهائلة الكامنة في البلد فالطريق واضح ويحتاج لقرارات غير عادية تتم متابعة تنفيذها على أعلى مستوى.

أخي الرئيس فلتكن توجيهاتك واضحة وقاطعة في مسألة الأرض. أمنح

الاستثمار في كل الولايات السلطة الكاملة في تخصيص الأرض، قل للولاة أشطبوا سعر أراضي الاستثمار من قائمة ايراداتكم وانتظروا العائد بعد سنتين عندما تدور المصانع ويصل انتاج المزارع للأسواق. حاسب سلطات الاستثمار ان لم ينزعوا الأرض ويعيدوا تخصيصها للجاد بعد ستة أشهر من التخصيص، راقب عبر أجهزتك المختلفة مدى التزامهم بالضوابط الموضوعة للمنح، واضرب بيد من حديد على كل فاسد أو متراخ. بغير هذا ستدور مسألة الاستثمار في دائرة مفرغة. وفقك الله لما في خير البلاد والعباد.[1]

الاستثمار والاقتصاد :-

قبل يومين وعلى هذا العمود علق الأستاذ عباس كرار، وهو من الخبراء الاقتصاديين، على مقال إنتشر على وسائل الاتصال الاجتماعي مؤخراً تمت فيه الاشارة للإمكانات الهائلة التي يمتع بها الاقتصاد السوداني في حين أن المواطنين يرزحون تحت أثقال الفقر. قال عباس كرار: (استوقفنى ما دار بين الاخ السوداني وذلك المستثمر العربي (المندهش) بعد ان استعرض الامكانات المهولة جدا التى حبى الله بها بلادنا من مياه وارض ومعادن ونشكو العطش والفاقة. كان ينبغى على الاخ السوداني ان يزيل دهشة الرجل ويقولها له بصراحة ان المشكله فينا، وفي ما نتبعه من سياسات).

و أضاف عباس كرار:(سوف تظل امكاناتنا معطلة بدون تحريك الإستثمار، وسوف نكتشف يوماً أن ال ٢٠٠ مليون فدان الصالحة للزراعة في السودان قد تبددت فى لا شيء. آن الاوان أن توجه اموال كبار وصغار المستثمرين الوطنيين فى الانتاج بدلا من المضاربات فى السكر والدولار والاراضي للكسب السريع).

تعليق:-

أصاب الأستاذ عباس كرار في دعوته لأصحاب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في القطاع الحقيقي بدلاً عن توظيف الأموال في المضاربات. هذا أمر محمود ومطلوب. ولكن الحقيقة أن رؤوس الأموال الوطنية لوحدها لا تستطيع إحداث إختراق كبير في التنمية. فهي صغيرة جداً مقارنة بالإمكانات البكر التي يتمتع بها الاقتصاد السوداني.

فحسب إحصاءات بنك السودان المركزي إرتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف من ٥١,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٣ إلى ٦٦,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٧,٧ ٪، حيث ارتفع رصيد التمويل المقدم للقطاع الخاص

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٦/ ٢٠١١ م.

من ٣٧,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤٤,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ٢٢,٧ ٪.

وتشير نفس الإحصاءات إلى أن ودائع المقيمين بالسودان قد إرتفعت من ٤٤ مليار جنيه في العام ٢٠١٣ الى ٥٣ مليار جنيه في العام ٢٠١٤. وأن المخصص للتنمية من المصروفات العامة بلغ في العام ٢٠١٣ مبلغ ٣,٩ مليار جنيه ارتفع في العام ٢٠١٤ الى ٥ مليار جنيه.

إذا افترضنا تخصيص كل الودائع بالبنوك المحلية زائدا المخصص للتنمية من المصروفات العامة لإقامة مشروعات في القطاع الحقيقي، أي قمنا بحشد كل المدخرات المحلية الممكنة، نجد أن هذا المبلغ لا يتجاوز ٥٨ مليار جنيه، وهي تعادل بالسعر الرسمي للدولار حوالي ٩,٥ مليار دولار وبالسعر الحقيقي للدولار في السوق تعادل حوالي ٤,١ مليار دولار. وفي الحالتين فإن هذا مبلغ ضئيل جداً لا يتناسب مع الموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان.

لهذا من الضروري جداً الحصول على المعونة الانمائية الرسمية (أي القروض التنموية) من الخارج، والعمل كذلك على تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدخرات المهاجرين الموجودة بالخارج. هذا أمر ضروري لإحداث تنمية حقيقية.[1]

الاستثمار ومناخاته في برنامج اصلاح الدولة :-

من المحاور الهامة في برنامج اصلاح الدولة، المجاز من مجلس الوزراء في مارس ٢٠١٥ والذي طلب النائب الأول لرئيس الجمهورية من الاعلام متابعة انفاذه، محور الاداء الاقتصادي للدولة. ويحوي هذا المحور عدة محاور فرعية داخله.

وقد تناولت أمس على هذا العمود محوري الموارد القومية و زيادة الانتاج، وأشرت لما تم انجازه، وما هو تحت الانجاز، وما لم يتم فيه أي إجراء ويفترض أن يكون محل مساءلة من قبل الجهات السيادية التي تتابع الأداء (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء).

نتناول اليوم محور تشجيع الاستثمار، وفيه ينص برنامج اصلاح الدولة على (ضرورة تبني خارطة استثمارية قطاعية تبنى على أولويات البلاد الإقتصادية والتنموية بحيث يقتصر التمتع بمزايا الاستثمار على المشروعات الاستراتيجية. التوجيه باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الانتاجية. ايجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار. حسم منازعات الاراضي واقرار قانون استخدامات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/٧/ ٢٠١٦ م

الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار).

معلوم أن بلادنا تحتاج للاستثمار سواء أكان هذا الاستثمار وطنياً أم أجنبياً، وذلك لأن مواردنا الطبيعية الغير مستغلة هائلة جداً، في حين ان الفوائض في الميزانية والمعونة الانمائية الرسمية (O.D.A) Official Development Assistance غير كافية لاستغلال هذه الموارد، وبالتالي لا يوجد حل الا بالاستثمار المباشر، وبالذات الاستثمار الأجنبي المباشر (F.D.A) Foreign Direct Investment .

من أهم القضايا في مسألة الاستثمار قضية حفز وجذب الاستثمار وإزالة المعيقات من أمامه، ويتم هذا بوسائل تشريعية واقتصادية واجتماعية معلومة. لقد نص برنامج اصلاح الدولة على تبني (خارطة استثمارية قطاعية) تحدد وترسم بدقة مجالات الاستثمار وما تمنحه الدولة من مزايا للمستثمرين في هذه المجالات، أي أن البرنامج طلب من وزارة الاستثمار الاتحادية، ومن مفوضيات الاستثمار وأجسامه بالولايات، ان تحدد على خريطة جغرافية المواقع المطلوبة للاستثمار في الزراعة بنوعيها الزراعة النباتية والبستانية وتربية الحيوان، ثم المواقع المطلوبة للاستثمار في الصناعة، ثم مجالات الاستثمار المطلوبة في مجال الخدمات، بحيث تصبح هذه الخريطة هي الحاكمة لمنح الامتيازات. بكل أسف لم يتم حتى الآن انجاز خريطة استثمارية قومية، فيما أنتجت بعض الولايات خرائط استثمارية غير ملتزمة بالمعايير الدولية، وغالبية الولايات لم تنتج خرائطها الاستثمارية بعد.

إن النتيجة المباشرة لعدم وجود خريطة استثمارية هي عدم وضوح الرؤية بشأن الاستثمار، كأن يتم التوسع في منح مصانع منتجات اسمنتية للأجانب بإمتيازات تخصم من الاقتصاد الوطني ولا تضيف اليه. نعتقد أنه من الضروري إزالة العقبات أمام إصدار الخريطة الاستثمارية القومية و الخرائط الاستثمارية على مستوى الولايات.

ينبغي الاشارة الى أن توجيه برنامج اصلاح الدولة باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الانتاجية لم يتم فيه انجاز يذكر. وهو ما ينبغي توجيه مديري هذه الصناديق اليه.

وفيما يلي توجيه برنامج الاصلاح بإيجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية، وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار، فقد بدأ عمل جاد من خلال تطبيق برنامج أورنيك ١٥ الالكتروني، الذي وضح عدد هذه الرسوم والذي تجاوز ١٧٠ ألف رسم. ينبغي العمل بعد هذا في اتجاه الغاء غير الضروري من هذه الرسوم ودمج ما يقبل الدمج منها.

أما ما وجه به البرنامج فيما يتعلق بحسم منازعات الاراضي، واقرار قانون استخدامات الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار، فإن الانجاز فيه ضئيل

جداً، وينبغي التوجيه بإنجاز المطلوب، خصوصاً في مسألة حسم منازعات الأراضي؛ للأهمية القصوى لهذا الحسم في تشجيع الإستثمار.[1]

النقود الهوائية والاستثمار الهوائي :-

صديقي الصحفي المثقف عبد الوهاب جمعة قال لي: (قبيل رسلت لأهلي في كوستي قلت ليهم ناس الارصاد قالوا في مطر غزير سيكون بالنيل الأبيض، ردت علي بنت أختي الموظفة وقالت نمشي نشحن موبايلاتنا ولابتوبتنا الكهرباء حتقطع). أضاف عبد الوهاب ملاحظة ذكية : (زمان لمن تجي المطرة أمي وحبوبتي ينادونا دخلوا الهدوم الفي الحبل.. أمشوا أربطوا العجال..دخلوا الأمباز في المخزن..سكوا السواسيو دخلوها جوة..الآن ناس البيت بقى همهم الواتساب ما يقطع).

تحية لأهل صديقي عبد الوهاب الطيبين ولأهلي وأهلكم القاطنين بالريف. وحقيقة ما رواه عبد الوهاب ينطبق على كل منا. الغرب زودنا بتكنلوجيا متقدمة جداً فيما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات ولكننا استخدمناها استخداماً سطحياً ولم نستفد منها فيما يزيد دخل الفرد والأسرة والدخل القومي.

قبل أيام صدر تقرير عن مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، كانت المساهمة مقدرة وهي تزيد من عام لآخر، ومعايير حسابها مساهمة هذا القطاع في الضرائب وفي تشغيل الناس. غير أن التعمق في تحليل هذا القطاع يجب أن ينتقل لمدى مساهمته في زيادة الانتاج الحقيقي وهو ما يعرف الآن بإقتصاد المعرفة.

اهتمامنا الآن كسودانيين في غالبه منصب حول حيازة موبايل متقدم يتيح الاتصال الصوتي بكفاءة كما يتيح لدخول لمواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وواتس آب وتويتر وغيرها. وفي هذا خراب كبير للاقتصاد الفردي ولاقتصاد الدولة، أموالنا الحقيقية الورقية والحديدية تتحول لاسكراتشات ودقائق اتصال تسبح في الهواء. الاستثمار وإعادة الاستثمار في القطاع كله استثمار هوائي أي كيف تزيد شركات الاتصالات من استخدام الشبكات فتحقق المزيد من الأرباح.

قد يقول لي قائل شركات الاتصالات هدفها الربح ولا يهمها فيما تستخدم شبكتها، وهو قول كان صحيحاً في الماضي ولكن من الناحية التجارية ومن ناحية المسئولية الاجتماعية أصبحت شركات الاتصالات على مستوى الدول المتقدمة تعتمد في تحقيق أرباحها على مدى مساهمتها في اقتصاد المعرفة. أصبح جل اهتمامها ينصب على وضع البنية التحتية الاتصالية الصلبة التي تمكن المطورين من ابتكار برمجيات تساعد في زيادة الانتاج الحقيقي في الزراعة وفي الصناعة وفي الخدمات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٨/ ٢٠١٥ م

كيف نحول كل سوداني لاستخدام موبايله أو لابتوبه في عمله؟ كيف نخلق للعطالة من الشباب فرص عمل باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

في ولاية الخرطوم كمثال وحسب الجهاز المركزي للاحصاء فإن النسبة المئوية للأسر التي تمتلك هاتف جوال ٩١,٣٪ ، والأسر التي تمتلك جهاز حاسوب أو لابتوب ٢٤٪ ويستنتج من نسب التوزيع من خلال هذا المعيار إمكانية القول أن مجتمع ولاية الخرطوم معرفي ومواكب بنسبة كبيرة لمجتمع المعلومات.

ندعو وزارة الاعلام والاتصالات بجناحيها المهمين الهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات وندعو شركات الاتصالات للعمل بجدية والصرف بسخاء لنحول صرف الأسر على أجهزة الاتصالات والاسكراتشات الى عمل منتج.(١)

بشريات للاستثمار الأجنبي ببلادنا :-

أصدرت إدارة السياسات بالبنك المركزي المنشور رقم ٢٠١٦/١٤ بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن رأس المال الأجنبي المستثمر في السودان . ورد في المنشور ما يلي:

(تقوم المصارف بشراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للجهات القائمة او تحت التاسيس التي يمتلكها أو يساهم فيها أجانب بنسبة تزيد عن ١٠٪ ، والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للجهات التي تعمل في مجال الإستيراد والتصدير ويساهم فيها أجانب، وأي مبالغ يتم بيعها بواسطة المستثمرين الأجانب في السودان بنسبة ١٠٠٪ لصالح المصرف بسعر شرائه المعلن زائداً الحافز). وحدد المنشور سريان العمل به من يوم ١٢ ديسمبر. فيما طلب من رئاسات البنوك تعميمه على كافة فروع المصارف العاملة بالسودان.

من ناحية أخرى تنعقد هذه الأيام بفندق كورنثيا بالخرطوم وبتوجيه من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ورشة عمل للتداول حول انشاء صندوق الصادرات الزراعية السودانية تحت شعار (الصادرات السودانية نحو العالمية). ويشارك في الورشة عدد من المستثمرين الكبار من المملكة العربية السعودية والبنك الأهلي السعودي. وجهات رسمية ومن القطاع الخاص السوداني، تشمل: بنك السودان المركزي، سوق الخرطوم للأوراق المالية، اتحاد المصارف السوداني، بنك التنمية الصناعية، بنك النيلين، بنك الاستثمار المالي، وعدد من شركات التأمين، فضلاً عن خبراء من القطاعين المالي والاقتصادي. وتقود المبادرة لإنشاء الصندوق شركتي زبيدة موتورز العالمية، وهارفست للخدمات المالية.

من ناحية ثالثة طلبت وزارة التعاون الدولي من الوزارات والولايات تقديم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢ م.

مشروعاتها المطروحة للتمويل لتقديمها لمؤتمر إعمار السودان الذي تقرر انعقاده في فبراير القادم بتوجيه من القمة العربية.

هذه التطورات الايجابية تشير إلى حراك تنموي واسع يتوقع أن يشمل كل السودان في الشهور القادمة بإذن الله. غير أن كل موضوع من المواضيع الثلاثة التي أشرنا لها يحتاج لترتيبات خاصة.

منشور رأس المال الأجنبي في السودان يستلزم أن تقوم وزارة الاستثمار الاتحادية، ووزارات ومفوضيات وادارات الاستثمار على المستوى الولائي، بالترويج له على أوسع نطاق ممكن. كما يجب على البنوك التجارية تنوير زبائنها من الشركات الاستثمارية وشركات الاستيراد والتصدير التي يشارك فيها أجانب. واصدار منشورات تفصيلية من كل بنك لفروعه لتوضيح خطوات ومراحل التنفيذ.

أما صندوق الصادرات الزراعية فيجب أن يجد الرعاية التامة من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ووزارة الزراعة، والبنك المركزي. ونرى أن البداية الصحيحة له تكمن في تكوين شركتي مساهمة عامة تسجلان لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية، تختص الأولى بالصادرات الزراعية وتطويرها وفتح الأسواق أمامها. وتختص الثانية بصادرات الثروة الحيوانية بنفس مهام الشركة الأولى.

أما فيما يلي مؤتمر إعمار السودان فيجب على الوزارات والولايات تكليف بيوت خبرة متخصصة لإعداد المشروعات بطريقة مهنية واحترافية وعدم الاعتماد على التقارير والمصفوفات الحكومية وحدها.[1]

وزارة الاستثمار في عهدها الجديد :-

تم تكليف مدثر عبد الغني وزيراً للاستثمار، وأسامة فيصل السيد وزيراً للدولة بنفس الوزارة، وكلاهما من الشباب، وقد أثبتا جدارة وكفاءة في مواقع سابقة. كان مدثر وزيراً للمالية بولاية نهر النيل ثم وزيراً للزراعة بولاية الخرطوم. وكان أسامة مفوضاً للاستثمار بمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم. يملك الشابان الطموح والديناميكية والرؤية الواضحة لأهداف الاستثمار ومعيقاته. ولعل ما يساعدهما الآن إتجاه الدولة لتشجيع الاستثمار بصورة واضحة، والدليل على ذلك تسمية وزارة الاستثمار بصورة لا لبس فيها، بدلاً عن المجلس الأعلى للاستثمار وما كانت تثيره التسمية من بلبلة وضبابية في الرؤية.

رؤية رئيس الجمهورية بشأن الاستثمار جاءت واضحة في خطابه امام حفل تنصيبه يوم ٢ يونيو ٢٠١٥ فقد قال بالنص: (نستشرف عهداً جديداً نتطلّعُ فيهِ إلى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٥/ ٢٠١٦ م.

بناءِ شراكةٍ فاعلةٍ ومُنتِجةٍ مع كلِّ أشقائِنا وأصدقائِنا نُؤسِّسُها على نجاحاتِ السودان وانفتاحِ علاقاتِهِ الخارجيةِ على أشقائِهِ العرب و جيرانِهِ الأفارقة وأصدقائِهِ في كلِّ أرجاءِ المعمورة.

فقد شَهِدَتِ الفترةُ الأخيرة بعونِ اللّهِ وتوفيقِهِ تطوراتٍ إيجابيةً في علاقاتِ السودانِ العربية .

كما ظلّتْ علاقاتُنا الإفريقيةُ والآسيويةُ نموذجاً يحتذي في التعاونِ والتواصلِ البنّاء.

وسيَسْعَى السودانُ بإذنِ اللّه وبقلبٍ مفتوح لاستكمالِ الحوارِ مع الدول الغربية حتَّى تَعودَ العلاقاتُ إلى وضعِها الطبيعي مسترشِدين في ذلك بالمؤشراتِ الإيجابيةِ التي بدأتْ في الآونةِ الأخيرة وذلك تأكيداً لسياستِنا المعلنةِ في إزالةِ كلِّ العَقباتِ كسباً لصداقةِ الجميع شعوباً وحكومات.

عهداً جديداً يُسجِّلُ فيهِ الاستثمارُ قفزةً نوعيةً من خلالِ جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ للاستثمار في الأمنِ الغذائي والذي يمثل المستقبل لبلادِنا في الاستقرار واستقلال القرارْ.

وستكونُ الزراعةُ بإذنِ اللّه هي قاطرةُ الاستثمارِ التي ستقودُ السودانَ إلى معالجةِ الفقرِ والبطالةِ وتعويضِ البلادِ زمنَها الذي ضاعَ بسببِ الحروباتِ والنزاعات).

هذه الرؤية تمثل برنامج عمل وأهداف واضحة لوزارة الاستثمار. فدائرة التحرك والاستقطاب تشمل كل دول العالم والأولوية للمجال العربي ثم الأفريقي والآسيوي وانتظار نتائج الحوار السياسي مع الدول الغربية. وأولويات الاستثمار في الزراعة، والهدف تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

حسب معلوماتنا فإن شركة لامير انترناشونال كاستشاري عالمي قد قطعت شوطاً بعيداً في إعداد الخارطة الاستثمارية للمجالات المتاحة والممكنة للاستثمار في السودان، وفقاً للتكليف الصادر لها من المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية، وقد تم دفع تكاليف الخارطة بواسطة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وذلك في اطار مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي قدمها رئيس الجمهورية للجامعة العربية، ووافقت عليها القمة العربية التي انعقدت بالرياض في يناير ٢٠١٣. وعلى هذا فإن الحصول على هذه الخارطة والبدء في تنفيذها تعتبر برنامج عمل له أولوية قصوى للوزارة.

قضية الأرض، الذي ظلت تمثل معيقاً رئيساً للاستثمار الزراعي، حدثت فيها تطورات هامة من خلال قانون الاستثمار القومي ومن خلال التعديلات الدستورية التي أعطت رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة فيما يلي تخصيص الأراضي. يحتاج

الرئيس لرؤية واضحة من الوزارة في شأن إعمال صلاحياته هذه. على أن تعمل الوزارة بجدية وبالتعاون مع الولايات على وضع أسس وضوابط منح الأراضي الزراعية والصناعية بشفافية. والعمل على نزع غير المستغل بجدية وقوة وجسارة وفقا للقانون.

في أي مرفق حكومي يمنح امتيازات ورخص للناس يظهر الفساد. ولا سبيل لاستئصاله بغير الشفافية والأبواب المفتوحة. وقد يكون مفيداً لو خصصت الوزارة يوماً للمستثمرين يقابل فيه الوزير ووزير الدولة كل أصحاب الظلامات أو المتضررين من المستثمرين دون أي قيود. كما كان يفعل شرف الدين بانقا عندما كان وزيراً للتخطيط العمراني، واضعين نصب أعينهم ما ورد في خطاب التنصيب في هذا الشأن: (نستشرف عهداً جديداً يُعلي قِيَم الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو تقصير)[1].

ملتقى السودان للاستثمار :-

تقرر بصفة نهائية يومي الاربعاء ١٧ والخميس ١٨ فبراير الجاري كموعد لانعقاد ملتقى السودان للاستثمار بفندق السلام روتانا بالخرطوم. الملتقى برعاية فخامة رئيس الجمهورية الذي يحضر جلسته الافتتاحية، بينما يتسلم التوصيات الختامية في اليوم الثاني للملتقى فخامة النائب الأول لرئيس الجمهورية. ضيف شرف الملتقى هو الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف وزير المالية بالمملكة العربية السعودية، الذي سيقوم بمخاطبة الملتقى في يومه الأول: فيما ينتظر أن يشكل حضوراً ومشاركة في كل فعاليات الملتقى بصحبة كل من بدر الدين محمود وزير المالية ومدثر عبد الغني وزير الاستثمار، اللذان سيخاطبان المؤتمر بدوريهما مع سعدة الاستاذ فهد راشد الابراهيم المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، وسعادة الأستاذ رؤوف أبو زكي الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال.

سوف تقدم في الملتقى في يوميه، ومن خلال خمسة جلسات عمل، أوراق هامة تشمل: البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي، السياسة المالية للمرحلة الحالية، السياسات النقدية والمصرفية، التنويع الاقتصادي وتسريع عجلة الصناعة، المزايا التفاضلية عبر القوانين الحديثة والحوافز، المناطق الحرة والتكامل الاقليمي، التحديات التي يواجهها المستثمرون، جهود الحكومة لمعالجة التحديات وتحسين بيئة الاستثمار، دور القطاع الخاص المحلي في جذب الاستثمار، قطاع الزراعة الواقع المأمول والفرص، فرص الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية، الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة، استراتيجية الحكومة لتحفيز الاستثمار في التصنيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ م.

الزراعي والغذائي، مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي، التحديات التي يواجهها المستثمرون في مجال التصنيع الزراعي والغذائي، خطط تطوير قطاع النفط والغاز، استراتيجية تطوير قطاع المعادن، خطط الاستثمار في تطوير قطاعات النقل، الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى، قطاع المياه والسدود، الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص PPP، دور مؤسسات التمويل التنموي العربي، دور البنك الاسلامي للتنمية، ودور مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية.

سوف تقدم من خلال الملتقى كذلك مبادرتان: الأولى هي مبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول (ضمان استثمار المغتربين)، والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة إف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، كذلك سوف تقدم شركة لامار الألمانية مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي بتكليف من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

السودان موعود من خلال هذا المجهود الفكري والتنسيقي الكبير الذي يمثله المؤتمر بنهضة كبيرة جداً في مختلف مجالات الاستثمار، بتعاون واضح جدا من المملكة العربية السعودية والعديد من الهيئات والمنظمات العربية والاسلامية والدولية.[1]

امكانات السودان المهدرة :-

على الكثير من مواقع الشبكة العنكبوتية مقال كتبه أحد السودانيين يشير فيه لملاحظة أبداها مستثمر عربي حول إمكانات السودان المهدرة. مما ورد بالمقال ما يلي (سألني احد الاخوة من الجنسيات العربية هنا مستغرباً إنتو ليه بلد فقيرة؟ بصراحة هو لايستهزء وانما يتسائل، فليس بعاقل على أوجه الارض تسرد له ما يملك هذا البلد من إمكانات إلا ويفتح فمه فاغراً إياه مستغرباً، وإلا فهل هناك وصف للفشل اكثر من أن نمتلك ١٢ نهراً غير الاودية والخيران ونعاني من العطش؟

مامعنى ان نمتلك احدى اكبر الاراضي الزراعيه في العالم (٢٠٠ مليون فدان) ونعاني من الجوع؟ مامعنى ان نمتلك ٢٠٠ مليون راس من الانعام والماشية ونستورد اللحوم المصنعة من مصر مثل الكفتة والبيرقر والهوت دوق؟ نحن نملك الذهب والنفط واليورانيوم والاراضي الزراعية والمياه العذبة والنحاس، ولكننا لا نمتلك الإرادة يا سادة. نحن شعب بتاع ونسة). انتهى المقال.

علق الأستاذ عباس كرار وهو من الخبراء الاقتصاديين خصوصاً في مجال التعاون على هذا المقال بالقول: (استوقفنى ما دار بين الاخ السوداني وذلك المستثمر العربي (المندهش) بعد ان استعرض الامكانات المهولة جدا التى حبى الله بها بلادنا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥ م.

من مياه وارض ومعادن ونشكو العطش والفاقة. كان ينبغى على الاخ السوداني ان يزيل دهشة الرجل ويقولها له بصراحة ان المشكله فينا، وفي ما نتبعه من سياسات لن تصل بنا الى شيئ ما دمنا على هذا المنوال. وستظل هذه الامكانات معطلة تماماً. بل وحتى مانراه من حراك في مجال جذب الاستثمارات ليس بالصورة المطلوبة.

معلوم ان الاستثمار شراكة تقوم بين طرفين الدولة وصاحب المال (الدولار)، تتلاقى فيحدث الانتاج. مطلوبات الإنتاج: ماء، أرض، عامل، آلة. فالدولة هى الشريك الاكبر بامتلاكها للثلاثه عناصر الاساسية من مقومات الانتاج، فماذا تبقى منها للشريك؟ عماً بأن ما نملك لامثيل له فى العالم. نعم إن للمستثمرين بدائل لكنها لاتدانى ماعندنا. هذا ليس مدعاة ان نتحجر ونغلق على انفسنا لينفر عنا المستثمرين. ولكن ان يكون لنا العائد المجزي الذى يقابل ما عندنا وما قدمناه حتى لا نكتشف يوماً أن ال ٢٠٠ مليون فدان الصالحة هذه قد تبددت فى لاشيئ.

ثم اين دور المستثمر الوطني؟ وانا لا اقول اصحاب البلايين من رؤوس الاموال فى بلادنا فحسب، بل اصحاب الرساميل الصغيرة وهم بالملايين. ما آن الاوان أن توجه اموالهم فى الانتاج بدلا من المضاربات فى السكر والدولار والاراضي للكسب السريع

وبذلك ينخرون فى عظم الاقتصاد؟

من الاوفق للدولة ان توفر التسهيلات باقصى ما يمكن لرأس المال الوطني للاستثمار فى الانتاج: زراعي صناعي، وخدمي وحرفي). إنتهي تعليق الأستاذ عباس كرار.

غداً بإذن الله أبدي ملاحظاتي حول تعليقه.[1]

أهمية السياحة للاقتصاد السوداني :-

أشرت قبل يومين في هذه الزاوية لما أحدثه قطاع السياحة من حراك هائل لاقتصاد ولاية البحر الأحمر. وذكرت أنه من خلال مشاهداتي في زياراتي المتتالية لهذه الولاية لاحظت زيادة تشغيل العملة السودانية في مختلف القطاعات، وزيادة السعات الايوائية في الفنادق والقرى السياحية والشقق، وزيادة عدد ونشاط وسائل النقل من البصات السفرية وحتى الركشات. ونتيجة لهذا زادت ايرادات الولاية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة، بحساب دقيق، على هذه الأنشطة. وبالتالي تمكنت الولاية من إقامة عدد من البنى التحتية الهامة في الولاية.

زاويتي هذه أثارت نقاشاً هاماً على قروب (اقتصاد وبس) على الواتساب. وقد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ م.

رأيت إشراك القراء في هذا النقاش الهام بغرض تعميم الفائدة، وللحصول على آراء مجموعة أكبر من القراء والمهتمين.

المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات: اشار الى أن ولاية البحر الأحمر ظاهرة تستحق الدراسة للاستفادة منها في ولايات أخري، وأضاف: كنت بالبحر الأحمر وشهدنا ختام المهرجان السياحي الرائع .. وكذلك وداع وفد الخرطوم في المطار من قبل السيد الوالي والكلمات المعبرة التي ذكرت من أعضاء الوفد . اتمنى ان تدرس ظاهرة البحر الأحمر للاستفادة منها. قبل يومين كنت بمدينة كسلا وعند الأصيل ذهبنا للجبل، المناظر جميلة وخلابة، وبقليل من التأهيل والتسويق والتشجيع للقطاع الخاص يمكن أن تتحول كسلا أيضا لمدينة سياحية رائعة. وهناك بدايات أعتقد أنها جيدة .. فنادق معقولة .. أهم شئ تهيئة المنطقة حول الجبل .. وإشراك القطاع الخاص بقوة.

الدكتور هيثم فتحي أضاف: يمكن ان نستفيد من سياحة السفاري والصيد، فالسودان مؤهل تماما لها ...وتتوفر لدينا مقوماتها. الأستاذ صلاح ابراهيم أدلى بدلوه قائلاً: السياحة عندنا لازالت تعامل طرفنا بطريقه خجولة. وبذا فقد تم تعطيل مورد هام من مواردنا الاقتصادية كان يمكن ان يساهم بصورة واضحة فى الناتج الاجمالي للدولة..تجربة المملكة السعودية فى تحويل شعيرة الحج والعمرة لسياحه تعبديه آتت أكلها ودعمت المملكه ماديا. وهي تجربة يمكن ان ينظر لها.

الأستاذ محمد مدثر عباس الأمين قال: السياحة فى السودان هى المارد الاقتصادي الذي لم يخرج من قمقمه بعد ..لانه لاقناعة للمخطط الاقتصادي فى البلاد بها. وتتخوف القيادة السياسية منها لانها متهمة بفساد الاخلاق. لازال هناك من قياداتنا من يعتقد ان السياحة تعنى الخمر والدعارة وكل ماهو سيء رغم ان هذا الامر غير صحيح تماما. الان فى العالم اجمع اصبح مصطلح السياحة النظيفة او السياحة العائلية هو السائد. وتتراوح رغبات السياح فى العالم بين الرغبة فى اكتشاف حضارات الدول الاخرى وهى السياحة الثقافية، وبين رغبتهم فى زيارة المحميات الطبيعية للتمتع بمشاهدة الحيوانات الغير متوفرة فى دولهم، وكذلك سياحة البحر مثل الغطس ورؤية الاحياء المائية و كلها متوفرة فى السودان وطبيعية تماماً. متى ينتبه الناس فى بلدي الى هذا الكنز المدفون ويعملون على استغلاله ويجنون مليارات الدولارات منه؟[1]

تحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة :-

وجهت الدكتورة تهاني عبد الله عطية وزيرة وزارة الاتصالات وتكنلوجيا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٧ م.

المعلومات الدعوة لورشة عمل، أقيمت يوم أمس الأحد، للتداول حول انفاذ قرار وزير المالية بتحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة، حسبما ورد بالدعوة، وباللافتة المعلقة خلف المتحدثين.

المدهش أنه وبعد التداول لفترة قاربت الساعتين صعد ممثل وزارة المالية ليقول أنه ليس هناك قرار من وزير المالية في هذا الشأن! وربما يكون هناك توجيه من مجلس الوزراء. من الواضح حسبما قال وزير الدولة بالاستثمار اسامة فيصل في الندوة أن أجهزة الدولة مفروض تجلس مع بعض نتحديد توجهاتها قبل أن تخرج على الآخرين بقرار أو توجيه.

أجمع المتحدثون في الورشة على أن المطلوب هو تشجيع شركات الاتصالات على التحول لشركات مساهمة عامة، والمعني هنا شركة زين للاتصالات وشركة أم تي إن، لأن سوداتل هي بالفعل شركة مساهمة عامة (سوداني جزء من سوداتل)، وأن وزير المالية أو أي جهة أخرى لا تملك أن تحول بقرار شركة خاصة لشركة مساهمة عامة.

تحدثت في الورشة وقلت أننا يجب أن نتحدث عن إتجاه أو رؤية أو فكرة لتحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة وليس عن قرار، وقلت أن من بين الأسباب التي ربما دعت لمثل هذا التوجه مسألة تحويل شركة زين لأرباحها بالدولار للخارج، كحق مكفول لها بموجب قانون الاستثمار، وأن هذا يمثل ضغطاً على القطاع الخارجي للاقتصاد لأن بنك السودان لا يملك احتياطي كافي من العملات الأجنبية. واقترحت أن تسعى الدولة لتشجيع شركة زين على إعادة استثمار أرباحها بالداخل.

الفاتح عروة العضو المنتدب لشركة زين قال إنه (يحتقر) من يتحدث عن تحويل أرباح زين، استغربت لصدور مثل هذه الكلمة من الرجل، ذلك لأن الحديث عن ما تمثله أرباح زين من ضغوط على احتياطي العملات الأجنبية بالبلاد معلوم للكافة، وقد أشار له موقع زين الرسمي تحت عنوان (زين تواصل مساعيها لحل مُعضلة تحويل أرباحها من السودان) وقد ورد فيه: (أوضحت مجموعة زين على هامش الجمعية العمومية أمس الأول الثلاثاء، سعيها مع الحكومة السودانية لمعالجة كيفية تحويل أرباح الشركة (...) وقال الفريق طيار الفاتح عروة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لزين- السودان أن مجموعة زين دأبت منذ نشأتها على دعم الإقتصاد القومي والمساهمة في تقدمه (....) ونوه العضو المنتدب لزين السودان إلى أن مجموعة زين عبرت مراراً عن تقديرها وتفهمها للوضع الإقتصادي للسودان رغم أنها تمثل مجموعة كبيرة من المستثمرين وأصحاب الأسهم الذين تضررت مصالحهم من عدم القدرة على تحويل أرباح الشركة من السودان...).أ.هـ

يا عزيزي الفاتح عروة لا يوجد ما يدفعك لأن تحتقر من يتحدث عن تحويل أرباح زين بعد هذا. وبالطبع أنت تعلم أنه من ناحية اقتصادية ليس مهما أن يكون قد تم بالفعل تحويل الأرباح أو لم يتم لأن الإلتزام قائم على بنك السودان ومسجل في دفاتره. وهو يشكل ضغوطاً هائلة عليه وعلى الاقتصاد السوداني.(١)

معلومات مثيرة وأرقام مدهشة في ملتقى الإستثمار :-

يومي الأربعاء ١٧ والخميس ١٨ فبراير ٢٠١٦ انعقد أهم مؤتمر للاستثمار في تاريخ السودان. هو المؤتمر الأهم ليس من حيث عدد المشاركين فيه، أو كمية الدراسات والمشاريع التي سوف تطرح فيه، ولكنه الأهم من حيث وزن هؤلاء المشاركين سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات أو شركات، ومن حيث الإرادة السياسية من خلفه. ويكفي أن نقول أن المؤتمر جرى تحت الرعاية الشخصية لفخامة رئيس الجمهورية، وأن المسئولية التنفيذية والرئاسة الفعلية فيه يتقاسمها بدر الدين محمود وزير المالية السوداني وإبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية السعودي.

بدر الدين محمود الحاصل على بكالوريوس الإقتصاد من جامعة الخرطوم في ١٩٨١ وماجستير الاقتصاد من جامعة السودان في ٢٠٠٩ وإبراهيم العساف الحاصل على الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة ولاية كولورادو ١٩٨١ والماجستير من جامعة دنفر بكولورادو أيضاً في ١٩٧١ يعرفان تماما حاجة اقتصادي السودان والسعودية للتكامل وللتفاعل فيما بينهما، السودان بموارده الطبيعية الهائلة، والسعودية بمواردها المالية الكبيرة. كما يدركان الحاجة لجذب الاستثمارات الضخمة من كل دول العالم للسودان لتحقيق الأمن الغذائي للمملكة وللمنطقة العربية بأسرها.

وزير المالية السوداني قال في تصريحات صحفية سبقت الملتقى أن الفرصة المتاحة الآن للسودان سانحة لن تتكرر، وأنه لا بد من إزالة كل العقبات والقيود من أمام المستثمرين بإعلان الحرب على البيروقراطية، وأن هدفهم جذب وتوطين استثمارات ضخمة جدا في مجال الأمن الغذائي بالذات، وأن وزارة المالية على استعداد لحماية ورعاية مثل هذه الاستثمارات من خلال سياستين الأولى تقضي بعقد اتفاقيات خاصة غير تقليدية مع كل مستثمر بحجم كبير يثبت جديته، والثانية تتمثل في تعهد وزارة المالية برد أي جبايات أو رسوم تؤخذ من المستثمر دون وجه حق بالولايات، على أن تخصم هذه الرسوم والجبايات غير القانونية من استحقاقات الولاية المعنية من التحويلات المالية من المركز. وفي هذا بالطبع تشجيع هائل للاستثمار.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٧/ ٢٠١٦ م.

أضاف وزير المالية أن القطاع الخاص السوداني دوره محوري لأنه لا بد من التأكيد على موثوقية الشريك المحلي، وقال جربنا الاستثمار المباشر FDI في قطاع النفط وكانت النتائج هائلة، ونحتاج الآن للتنوع وتوسيع قاعدة الانتاج من أجل الصادر وهذه من القواعد الاساسية في البرنامج الثلاثي. مؤكدا أن عائد الصادر متاح للمستثمر الأجنبي، وكذلك إعادة تصدير رأسماله متى ما سجله لدى بنك السودان.

أهمية الاستثمار للاقتصاد السوداني :-

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ١٣٣,٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون ملياراً وثمانمائة مليون جنيه) سنوياً لكل السودان. تعادل ٢٣,٥ مليار دولار تقريبا (ثلاثة وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون دولار).

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قدرت جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦,٧ مليار دولار. وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤,٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢,١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي).

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار، وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة، فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية، أو في صيغة الاستثمار الاجنبي المباشر، أو مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

بما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٤ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنوياً. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويلات مدخرات المغتربين.

تم في ملتقى السودان الاستثماري استعراض مبادرتين هامتين: الأولى مبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان استثمار المغتربين). والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة اف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، وتمثل المبادرتان دفعة كبرى للاستثمار في السودان.

أرقام ومشاريع مدهشة برزت في ملتقى السودان للاستثمار "رقام عجيبة متعلقة

بالاقتصاد السوداني ومشاريع مدهشة نفذت وتنفذ في مناطق مختلفة من السودان لا يدري الناس عنها شيئا.

الملتقى الذي خاطب جلسته الافتتاحية رئيس الجمهورية ووزير المالية بالسعودية ووزير المالية السوداني ووزير الاستثمار السوداني ومدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ورئيس اتحاد الغرف الصناعية في السودان، كان توجهه واضحا نحو إعطاء أقوى الضمانات للمستثمرين من خلال التزامات قوية جدا بادر بها كل من وزير المالية بدر الدين محمود ووزير الاستثمار مدثر عبد الغني ومحافظ البنك المركزي عبد الرحمن حسن وأمن عليها فخامة رئيس الجمهورية معلنا عن التزامه بتنفيذ ما يصدر عن الملتقى من التزامات.

ممثل البنك الإفريقي للتنمية أورد في مداخلته في الملتقى أن إحصاءاتهم تشير إلى أن حجم الاقتصاد السوداني من خلال إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي هو ١٦٠ مليار دولار وليس ٧٠ مليار دولار، مضيفا أن هذا يعني أن الاقتصاد السوداني هو الرابع إفريقيا أي في نفس مرتبة اقتصاد انجولا (البترولية). هذا رقم مدهش ربما يعود لتمكن البنك عبر خبرائه من تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان، أو أن البنك قد تمكن من تقدير حجم تهريب الذهب والصمغ العربي وأضافهما للناتج المحلي المحسوب أو المقدر داخليا فتوصل للناتج المحلي الحقيقي. وعلى كل فإن الرقم إيجابي ويشير للإمكانات والموارد الهائلة التي تتمتع بها بلادنا.

مجموعة جنان الإماراتية المنفذة لمشروع أمطار بمحلية الدبة بالولاية الشمالية أشار ممثلها إلى أن مشروع أمطار هو استثمار أماراتي يقوم على مساحة ١٣٠ ألف فدان بمحلية الدبة بالولاية الشمالية، وتستخدم فيه أحدث تقانات الري في العالم عن طريق الرش من خلال أنابيب بلاستيكية منصوبة على أعمدة ثابتة تهطل المياه منها كأنها الأمطار. هذه التقنية بالاضافة للري تعمل على توفير رطوبة في كل المساحة تؤدي لنمو النباتات بشكل أفضل. هذه تقنية متقدمة يمكن أن تعمم في أجزاء كبيرة من السودان.

أما مجموعة الراجحي فقد أشار ممثلهم إلى أن والدهم الشيخ سليمان عبد العزيز الراجحي هو الذي أصر على قيام الاستثمار في السودان رغم أنهم كمجلس ادارة صوتوا في العام ٢٠٠٥ بالانسحاب من السودان غير أن الشيخ صاحب الرؤية الثاقبة لم يطاوعهم في الانسحاب وقال لهم إنه يتحمل المسئولية كاملة.

مثل نجاح مشروع كفاءة بولاية نهر النيل دفعة هائلة لمجموعة الراجحي، حيث إتجهت المجموعة بعدها لتوسيع استثماراتهم في الولاية الشمالية في مجال الزراعة، وفي مجال التطوير، حيث يعملون في الوقت الحالي على تحسين انتاج النخيل، من خلال إقامة مصنع للتمور، فضلا عن الدخول في شراكات مع المزارعين في كل من

مشروعات المكابراب وأبو حمد وكورتي حيث يقدمون التقاوى المحسنة وأنظمة الري المتطورة (نظام أمطار، المدفع المائي، الغمر الحديث)ثم يساعدون في تقنيات التسويق ويتركون للمنتج الخيار في البيع لهم أو لغيرهم.

وقال ممثل الراجحي أنهم في الشمالية سيقومون هذا العام بتشغيل أول ١٠٠ محور تعمل بالطاقة الشمسية بصورة كاملة وبدون بطاريات! ما هذا؟ إنه أمر مدهش. سوف تكون لهذه التقنية تداعيات هائلة.

نعتقد أن ملتقى الإستثمار في السودان جاء في وقته. وكان موفقا في إتاحة الفرصة لعرض تجارب حقيقية من شركات تنفذ مشاريع بالسودان، فليس من رأى كمن سمع.(١)

الوديعة المليارية ومستقبل الاقتصاد :-

أعلن وزير الدولة بالمالية عن تسلم بنك السودان المركزي لمبلغ ٥٠٠ مليون دولار هي عبارة عن ٥٠٪ من وديعة بمبلغ مليار دولار خصصتها المملكة العربية السعودية للسودان. لم يوضح الاعلان شروط الوديعة ولا استخداماتها التي تخطط وزارة المالية والبنك المركزي لاستغلالها فيها.

الوديعة تختلف عن القرض في أنها تكون في الغالب بدون فائدة عند الاسترداد، وهي تخصص في الغالب أيضاً لدعم الحساب الخارجي للبنك المركزي المودعة فيه، ويكون الملتزم بالسداد البنك المركزي للدولة المودع لديها، فهي لا تعتبر ديناً سيادياً على الدولة المستقبلة للوديعة.

غالباً ما يكون هدف الوديعة تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية ومنع انهيارها، وذلك عن طريق التأثير في سوق الصرف الداخلي بتغطية الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد والتحويلات. وذلك لحين تمكن صادرات الدولة من سد الفجوة ما بين الاستيراد والتصدير.

وفقاً لبيانات بنك السودان المركزي فيما يخص القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من ١٧,٦ مليون دولار في عام٢٠١٣ إلى ١,٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، وانخفض العجز في الحساب الجاري من ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ١٠,٢٪ . وتشير بيانات 'لتجارة الخارجية إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى مبلغ ٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ٤,٦٪، حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ٩,٢٪، فيما

(١) نشر لمجلة المالية فبراير ٢٠١٦ م.

انخفضت قيمة الواردات من ٨,٧ مليار دولار إلى ٨,١ مليار دولار بمعدل انخفاض ٧,١٪.

يعتقد أن الوديعة ستسهم ايجاباً في تحقيق الاستقرار المالي اذا ما تزامن إيداعها مع سياسات تستهدف توفير التمويل متوسط وطويل الأجل ، وتعزيز الإستثمار المالي من خلال آلية الأوراق المالية ، وتطوير الأوراق المالية وصكوك الإستثمار والأدوات والمنتجات الإسلامية والتوسع في إنشاء بنوك كبيرة ومتوسطة ومتخصصة في التنمية والإستثمار وإنشاء محافظ إستثمارية بواسطة البنوك التجارية .

مراجعة سياسة تشجيع الإستثمار التي تتبعها الدولة بإعادة توزيع الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين جغرافيا وقطاعيا وربطها بتحقيق أهداف تنموية محددة.

إزالة البيروقراطية وخلق جهاز إداري مقتدر وكفؤ لإزالة كل العراقيل التى يواجهها المستثمر .

وضع خطة إستراتيجية وشراكة فعالة بين القطاع العام والخاص حول تشجيع الصادرات الغير بترولية فيما يخص السياسات والإجراءات ، والتركيز على الصادرات الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية والتقنية والتصنيعية والخدمات وإنشاء مجالس متخصصة للصادرات ترتبط بمراكز دراسات وبحوث تسويقية تساعد القطاع الخاص في زيادة حصته في التجارة الدولية .

التركيز على الزراعة والأمن الغذائي بتنمية وتطوير القطاع المطري التقليدي (الزراعي والحيواني) وربطها بتنمية القطاع الزراعي المروي والتصنيع الزراعي وتوفير الخدمات الأساسية والمكملة لهذه القطاعات وإعتماد العملية الزراعية والصناعية كدورة إنتاجية واحدة ممتدة في سلسلة مترابطة وإنشاء محافظ تمويل وضمانات مالية لهذا الغرض .

معاملة القطاع الصناعي المرتبط بالغذاء معاملة خاصة في الضرائب والرسوم والتمويل.[1]

النقص في الكهرباء..الأثر على الصناعة :-

دخلت القطوعات الكهربائية المبرمجة للقطاع الصناعي بولاية الخرطوم أسبوعها الثالث. توقفت العديد من المصانع التي كانت تعمل بالكهرباء العامة. أما المصانع التي لديها مولدات كهرباء احتياطية فإنها مرشحة هي الأخرى للتوقف بسبب نقص الفيرنس. من الواضح أن سبب القطوعات يعود لتأخر شحنات الوقود الفيرنس. وبالتالي انخفاض انتاج المحطات الحرارية. وربما رأت شركة توزيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٦ م.

الكهرباء توزيع الكهرباء المنتجة للقطاع السكني، وحرمان القطاع الصناعي منها.

مع احترامنا لتقديرات شركة توزيع لكهرباء، نرى أن القرار بحرمان القطاع الصناعي من الكهرباء له مترتبات يجب الوقوف عندها بدقة. على سبيل المثال فإن الاقتصاد قد خرج من موسم زراعي ناجح، وفيه انتاجية كبيرة من الحبوب الزيتية، وتوقف المعاصر نتيجة لنقص الامداد الكهربائي يترتب عليه ضعف السحب من المحاصيل الزيتية، وبالتالي تضرر المزارعين والبنوك الممولة.

من ناحية أخرى فإن قانون العمل السوداني غير مواكب، ولا يعترف بمثل هذه الظروف القاهرة، حيث نجد صاحب المصنع غير قادر على تخفيض العمالة بمصنعه، لأن القانون المعني يلزمه بدفع مرتب ٦ شهور فوراً للعامل الذي يتم تخفيضه. ويفرض هذا القانون بيع حتى أصول المصنع لسداد هذا المبلغ. وعلى هذا نجد أصحاب المصانع بين أمرين أحلاهما مر، إما الاستدانة من البنوك لسداد المرتبات، أو الاغلاق النهائي للمصنع، مع ما يترتب عليه من أضرار عامة على الاقتصاد، وأضرار خاصة على صاحب المصنع متمثلة في خسارته لأصول المصنع.

ومن ناحية ثالثة فإن العمالة المؤقتة بهذه المصانع وهم بضعة آلآف يفقدون مصدر رزقهم مباشرة وبالتالي تتسع دائرة الفقر.

إن البديل للقطع المستمر للقطاع الصناعي هو القطع المبرمج للقطاع السكني، وتوجيه الكهرباء الناتجة عن البرمجة للقطاع الصناعي يوم بعد يوم مع الاخطار المسبق.

إن استهلاك الطاقة في السودان حسب القطاعات يتمثل في القطاع المنزلي وهو اكبر قطاع مستهلك للطاقة حيث يستهلك ٥٥٪ من الطاقة، يليه قطاع النقل ٢٣٪، القطاع الخدمي ١٢٪، الصناعي ١٠٪، والزراعي اقل من ١٪. نفس هذه المؤشرات تنطبق على استهلاك الكهرباء، كفرع من استهلاك الطاقة، وبناءاً عليه نجد أن القطع المبرمج للقطاع السكني يوفر طاقة كهربية كبيرة.

قد يتحجج البعض بالناحية السياسية، وأن القطاع السكني حساس ولا يتحمل قطوعات الكهرباء، خصوصاً في المناطق التي تشرب من الآبار، لأن قطع الكهرباء يعني قطع الامداد المائي في تلك المناطق. ونرد على ذلك بأن الاعلام المكثف حول برمجة القطع بإستخدام كل الوسائل بما في ذلك آلية اللجان الشعبية، واستخدام المساجد للتنوير، ومكبرات الصوت للاعلام بمواعيد القطع، وتنفيذ هذا القطع بدقة شديدة، سيجعل المواطن متفهم ومستعد للطوارئ بتخزين المياه ليوم واحد وهذا غير صعب.

ان نقص امدادات الطاقة يعتبر مهدداً أكيداً للأمن الاقتصادي للأمة، ولا بد

مستقبلاً من مراعاة العناصر الأساسية لأمن الطاقة والتي تتلخص في: (التوافر) أي عندما تحتاج الأمة للطاقة تجدها . ثم (ضمان الوصول) بمعنى أنه عندما تحتاج الأمة للطاقة يكون في مقدورها الوصول لها دون عوائق. و(القدرة على تحمل التكاليف) بحيث يكون هناك ضمان لعدم توقف التنمية الاقتصادية وعجلة الإنتاج بسبب التكلفة العالية.

لمعالجة النقص الحالي في الطاقة لا بد من تكثيف الجهود نحو الاستفادة من الاستكشافات البترولية الجديدة بالتعاون مع شركاء جدد مثل روسيا. مع الاستفادة من التقانات المتوفرة في الاقتصادات الناشئة مثل التقانة البرازيلية في استخدامات الإيثانول والتقانة الصينية في الألواح الشمسية. وينبغي السعي لترتيب إمداد نفطي آمن للاحتياجات المستقبلية من خلال علاقة خاصة مع كل من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والجزائر.[1]

القروض الاستهلاكية :-

موسم المدارس من المواسم التي تحتاج فيها الأسر لانفاق كبير، معظم الأسر السودانية في مثل هذا الشهر (يونيو من كل عام) تواجه بنفقات المدارس، ملابس وأحذية وشنط وأدوات مدرسية ومصاريف دراسية. حتى الأسر من الطبقة المتوسطة، ناهيك عن الفقيرة، تجد نفسها أمام نفقات كبيرة، خصوصاً في ظل تصاعد الأسعار ورداءة السلع الرخيصة. لكي تشتري حذاءاً لطفلك يدوم كل العام الدراسي أو أغلبه تحتاج ل ٦٠ جنيهاً، أي حوالي ٢٠ دولاراً. الشنطة الدراسية المتينة بسعر مشابه. الملابس القطنية الجيدة التي تقل فيها نسبة النايلون لا يقل سعر اللبسة (قماش وتفصيل) عن ٥٠ جنيه. باختصار يحتاج رب الأسرة التي لديها أربعة اطفال بالمدارس بمراحل مختلفة لما لا يقل عن ٣ ألف جنيه أي ٣ مليون بالقديم لمقابلة موسم افتتاح المدارس. وهذا انفاق كبير على ميزانية أغلب الأسر.

والأدهى من ذلك أنه بعد شهر من الآن بإذن الله ستواجه الأسر بنفقات رمضان المعظم، وبعده نفقات عيد الفطر، ومعلوم أن الأسر السودانية تعتبر عيد الفطر هو موسم تغيير وتبديل الملابس والأغطية والستائر وهو موسم طلاء المنازل وتغيير واضافة الاثاث الجديد، إنه موسم الانفاق الأكبر.

مواسم الاستهلاك الكبرى هذه موجودة في مختلف الدول ويقوم النظام المصرفي فيها بتغطية إحتياجات الأسر فيما يعرف بالقروض الاستهلاكية. تقوم البنوك في هذه الدول بتقديم القروض الاستهلاكية من خلال منتجات مصرفية مختلفة مثل القرض المباشر أو استخدام بطاقات الائتمان أو اتاحة موارد تمويل للمخازن الكبرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٣/ ٢٠١٥ م.

التي تقوم بدورها بامداد زبائنها المضمونين بالبيع الآجل. هذه المنتجات المصرفية غير معروفة أو غير مستخدمة عندنا في السودان لهذا تلجأ الأسر لسد احتياجاتها بالمديونية المذلة من أشخاص ميسورين أو من تجار يفرضون سلعهم وسعرهم. وفي الغلب تضطر الأسر لشراء سلع رخيصة فتكون التكلفة عليها أكبر لأنها تضطر لشراء أربع أحذية للصبي خلال العام الدراسي حيث لا يصمد الحذاء الصيني الرخيص أكثر من شهر(بالطبع هناك حذاء صيني يصمد خمسة أعوام ولكن التجار السودانيين لا يطلبونه بإدعاء أن سوقه لا يمشي، العيب فينا وليس في الصينين).

انني أدعو البنوك السودانية للاهتمام بهذه الأنواع من المنتجات فهي مربحة للبنوك من جهة ومريحة للأسر من الجهة الأخرى ومفيدة للاقتصاد الكلي لأنها تحرك ركود الودائع المكدسة في البنوك.

غير أن البنوك تحتاج لابتكار أساليب وأنواع جديدة من الوسائط والضمانات لتفعيل هذا النوع من المنتجات والى مرونة خاصة في التعامل مع هذا النوع من الزبائن. على البنوك العمل على اصدار بطاقات ائتمان خاصة بها بشراكة مع شركات التأمين. ومن بعد التعاقد مع متاجر كبرى لاستخدام هذه البطاقات في متاجرها بواسطة زبائن البنوك حيث يسدد البنك للمتجر نيابة عن الزبون. يمكن للبنوك أيضاً منح سقوفات بالسحب على المكشوف من خلال البطاقات المصرفية الحالية لبعض الزبائن ذوي الدخول أو المرتبات المنتظمة دون اللجؤ لطلب ضمانات اضافية وبعد تأمين التمويل الممنوح لدى شركات التأمين.

ويمكن للبنوك استخدام عدادات لدفع المقدم للكهرباء كضمان للتمويل باتفاق ثلاثي ما بين البنك والزبون والشركة السودانية لتوزيع الكهرباء التي يكون دورها منحصراً في تحصيل مبلغ شهري متفق عليه ما بين البنك والزبون وذلك من خلال نسبة مئوية من مشتريات الزبون من الكهرباء (لا يتضمن الأمر أي تحصيل غير قانوني حيث أن الخصم يتم برضاء وقبول الزبون مقابل قرض استهلاكي استخدمه).

بتقديري ان الاقتصاد السوداني يحتاج لدور أكبر للبنوك وتحتاج البنوك للنزول لتلبية احتياجات عاجلة للمواطن.[1]

الزراعة في خطاب الرئيس :-

في خطابه للأمة في حفل التصيب قال الرئيس عمر البشير(إن البلاد تستشرف عهداً جديداً يُسجِّلُ فيهِ الاستثمارُ قفزةً نوعيةً من خلالِ جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١١/٦/١٣ م

للاستثمار في الأمنِ الغذائي والذي يمثل المستقبل لبلادنا في الاستقرار واستقلال القرارْ. وستكونُ الزراعةُ بإذنِ اللّه هي قاطرةُ الاستثمارِ التي ستقودُ السودانَ إلى معالجةِ الفقرِ والبطالةِ وتعويضِ البلادِ زمنَها الذي ضاعَ بسببِ الحروباتِ والنزاعات.

وقال الرئيس (أؤكّدُ عَزْمنا الشديدْ وتَوجُهَنا الصادقْ لاستدامة الاستقرار الاقتصادي و تحقيقِ النهضةِ والطفرةِ في كلِ المحاورْ المرتبطة بالاقتصاد من خلالِ البرنامج الخماسي الذي يرمِي إلى زيادةِ الإنتاجْ و الإنتاجية وتيسيرِ المعيشة وتوفيرِ فرصِ العملِ للمواطنين وذلك بحسنِ توظيفِ قدراتِنا الذاتيةِ واستثمارِ فرصِ الشراكات الاقتصادية المرتقبة مع أشقائنا و شركائِنا الاقتصاديينَ في أرجاء المعمورة).

و أضاف بأنه مطلوب (أنْ يكون السودانُ أمةً منتجةً بحقْ يكفي حَاجَتَه ويُسدَ فجوة الغذاء للآخرين. ولا تَنقصَنَا في ذلك الموارِدْ والثرواتْ الطبيعية ولا الخبرة ولا القدرة على صياغةِ أفضل نموذجْ لامةٍ ناهضةٍ قويةٍ وفخورةٍ بنفسها .إننا اليوم نملك الإدارة الذاتية الحرة ونملك الخطط الكلية والمرحلية ونملك العزم وحسن التوكل على اللّه لتفجير سائر الطاقات البشرية وتوظيف هذه الموارد المادية الهائلة بسعي حثيث نحو تلك الغايات العظيمة .فيا إخوتي المزارعين نحنُ وانتم ليُزْهر وَجُه السودانْ الأخضرْ.

يا أهلُ الصناعاتْ نحنُ وانتم ليُصبحَ صُنِعَ في السودانْ مَحلَ ثقةٍ و اطمئنان وعلامةَ جودةٍ وإتقانْ. يا أهلُ السعيْ واليدُ السخية نحنُ وانتم لتَتَسابقَ أسواقُ البلدانْ على لحومِ السودانْ.)

في حقيقة الأمر أن هذه رؤية استراتيجية في الشأن الاقتصادي محكمة وواضحة تحتاج لتفصيل من ذوي الاختصاص. تستند الرؤية على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني كقاطرة للنمو الاقتصدي، وعلى الصناعة المرتبطة بالزراعة أي (التصنيع الزراعي)، على أن تكون الوسيلة لذلك استثمارات ضخمة من الدول العربية تحقق الأهداف الداخلية في الاستقرار الاقتصادي وتحقق لتلك الدول أمنها الغذائي.

ونحن نقول إن الزراعة التي يمكن أن تضيف اضافة كبيرة للاقتصاد بحيث تصبح قاطرة له ليست هي الزراعة التي نمارسها الآن. مطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلاً من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف. فمثلاً لو ركزنا على زراعة الذرة الفتريتة من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء

والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يمكننا من استيراد القمح الذي أصبح هو غذائنا الرئيس، بكل أسف، مع تحقق فائض كبير من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪. أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرذاذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. فلنعمل من أجل القيمة المضافة في الزراعة.[1]

الزراعة التي نريد :-

المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الزراعة المهندس ابراهيم محمود يوم أول أمس الأربعاء كان مبشراً بنجاحات كبيرة على مستوى المساحات التي تمت زراعتها في الموسم الصيفي وهي ٥٢ مليون فدان، وعلى مستوى الانتاج الذي بلغ ٦,٣ مليون طن من الذرة و١,١ مليون طن من الدخن و ٢ مليون طن من السمسم. فضلاً عن ٤٧٣ ألف طن متوقعة من القمح. والبشرى تأتي من أن متوسط المساحات التي كانت تزرع خلال المواسم الماضية مطري ومروي لم تكن تتجاوز ٤٠ مليون فدان. وأن انتاج الحبوب بأكمله لم يكن يتجاوز ٥ مليون طن.

حجم الانتاج الكبير يشير الى تحقق الأمن الغذائي للبلاد بصورة عامة، على الرغم من الملحوظات التي يمكن أن ترد حول صعوبة تحقيق هذا الأمن الغذائي في بعض المناطق في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق بسبب الحرب. والأمر الثاني هو تحقق فائض للتصدير يمكن أن يسند القطاع الخارجي للاقتصاد من خلال عوائد الصادر.

في حقيقة الأمر أن الأمرين المذكورين في الفقرة السابقة، وهما الأمن الغذائي وتصدير الفائض، هو ما ظلت تقوم به الزراعة في السودان لعشرات السنين. وعلى أهمية هذين العنصرين ظلت إضافة الزراعة للاقتصاد محدودة، رغم ما يبذل فيها من جهد، وما يصرف عليها من تمويل. وذلك بسبب عدم استصحابنا للمفاهيم الحديثة في الأمن الغذائي، وبسبب تقليدية عمليات الصادر واعتماده على تصدير (الفائض).

الزراعة التي يمكن أن تضيف اضافة كبيرة للاقتصاد بحيث تصبح قاطرة له

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٤/ ٢٠١٥ م

ليست هي الزراعة التي نمارسها الآن. مطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلاً من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف (القمح نموذجاً). فمثلاً لو ركزنا على زراعة الذرة الفتريتة من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يمكننا من استيراد القمح الذي أصبح هو غذائنا الرئيس، بكل أسف، مع تحقق فائض كبير من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪.

أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرذاذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. صادرنا من الصمغ العربي الآن في المتوسط ٢٠٠ مليون دولار سنوياً سينتقل الى ٢ مليار دولار اذا حولناه كله لبودرة رذاذية فأنظر يا رعاك الله.[1]

الزراعة هل تصلح هدفاً استراتيجياً للسودان؟

الدكتور ابراهيم الأمين في كتابه القيم (السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة) خلص الى أن المشروع النهضوي الاستراتيجي بالسودان ينبغي أن يكون تطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. غير أن البعض يرى أن الزراعة ليست مخرجاً لتطور السودان واخراج نصف ساكنته من دائرة الفقر. الاستاذ الجامعي البروفسور مهندس نواري قال مرة إن قيمة موبايل آي فون أو جالاكسي تساوي قيمة لوري طماطم يزرع في الجزيرة ويباع في الخرطوم، كأن البروفسور يرى أن الحل في الصناعات الهندسية المتقدمة مثلما فعلت بعض الدول كفنلندا وهونغ كونغ وفيتنام وغيرها.

طبعاً لا بد من الإقرار أن الزراعة البدائية التي نمارسها الآن لن تقدم مردوداً اقتصادياً جيداً، ولن تنقل السودان من دائرة الدول الأقل نمواً لدائرة الدول النامية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٣ م

المطلوب زراعة متطورة جداً، بإنتاجية عالية، مرتبطة بصناعات غذائية متطورة أيضاً، وببنيات تحتية كفؤة تساعد على تحقيق القيمة المضافة من الزراعة.

برنامج اصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء مؤخراً أعطى مؤشرات رئيسية وتوصيات لكيفية تحقيق هدف اصلاح لاقتصاد من خلال الزراعة، حيث طالب أولاً بإستكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح بغرض إحلال الوارد منه، مع توفير التمويل الضروري لذلك للحد من الإعتماد على القمح المستورد ببرامج وكميات محدودة مع توفير التمويل، وإستعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز وإستيراد المصانع الخاصة بذلك. والهدف من ذلك ايقاف استنزاف القمح المستورد لأرصدة البلاد من العملات الأجنبية.

وفي فقرة ثانية أشار البرنامج إلى: التركيز على إدخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الإنتاج رأسياً في القطاعين المطري والمروي، مع التوجه نحو التصنيع الزراعي لتحقيق القيمة المضافة. ولتحقيق هذين الهدفين لا بد من تنفيذ مسألتين غاية في الأهمية الأولى هي ضرورة زيادة مخصصات البحث العلمي، والثانية إزالة كل التحديات أمام التصنيع الغذائي بحيث نمتنع تماماً عن تصدير أي منتج خام، السلع الزراعية علينا تصنيعها في شكل سكر ومربات وطحنية وزيوت وغيرها. والسلع الحيوانية علينا تصديرها في شكل لحوم مصنعة مجمدة أو مبردة، مع تصدير الأحذية والمصنوعات الجلدية بدلاً عن الجلود الخام، وتصدير الألبان المعبأة والأجبان. أما الصمغ العربي فعلينا تصديره في شكل بودرة رذاذية تدخل مباشرة في الصناعات الطبية والتجميلية والغذائية. وذلك بعد وضع خطة لإعادة حزام الصمغ العربي وحمايته بالقانون، وإنشاء بورصة للصمغ العربى تنظم التسويق وتسهل الحصول على الاسعار الخارجية والعائد المتوقع من الإنتاج، مع توفيق اوضاع شركة الصمغ العربى حتى تسهم فى تطوير انتاج وصناعة وتسويق الصمغ العربى حسبما أشار البرنامج.

أما في مجال التمويل فقد وجه البرنامج بإنشاء محافظ أو صكوك تخصص للتنمية الصناعية والزراعية والحيوانية، مع رفع القدرات التمويلية لمصرف التنمية الصناعية، ومصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، وبنك الثروة الحيوانية بعد توفيق أوضاعه، مع إيجاد تمويل أو شراكات مقتدرة لمشاريع مسالخ حديثة، ومشروعات صناعة اللحوم، ومنتجات الثروة الحيوانية والمصنوعات الجلدية، والإستفادة من الموارد الطبيعية السمكية التى تذخر بها البلاد لتطوير إنتاج الإسماك، وتشجيع إشراك القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال، مع ضرورة التنسيق بين وزارتى الثروة الحيوانية والسمكية والمراعى والصناعة وولاية الخرطوم للعمل على زيادة إنتاج الألبان والدواجن ومشتقاتها لتغطية الإستهلاك المحلي والتوجه نحو الصادر.

يتضح مما سبق أن المطلوب ثورة حقيقية في مفاهيم الانتاج الزراعي والصناعات

الغذائية، مسنودة بجهود دبلوماسية لرفع الحصار الاقتصادي الامريكي الجائر لفتح الأسواق أمام منتجاتنا.[1]

زراعة الأعلاف في السودان هل هي مفيدة؟

كتبت قبل يومين على هذه المساحة مقالاً أشرت فيه لزيارة لجنة قضايا الانتاج ومعاش الناس لولاية نهر النيل. وتضمن المقال معلومات حول الاستثمار الزراعي بالولاية، حيث تمت الاشارة الى أن زراعة الأعلاف الخضراء بغرض التصدير للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي هي الاستثمار الأبرز في الوقت الحالي.

على قروب (اقتصاد...وبس) على الواتساب وجد موضوع الاستثمار في زراعة الاعلاف نقاشاً حاراً، مابين مؤيد له بإعتباره مصدرا للعملات الأجنبية، واحياءاً للأرض البور، وما بين قادح فيه بدعوى استهلاكه لمخزون البلاد من المياه الجوفية. رأيت أن أنقل هنا جانباً من هذا النقاش الرصين بغرض حث المختصين على الادلاء بدلوهم في هذا الموضوع الهام.

أول المتداخلين قال: معظم المستثمرين الذين وفدوا علينا بمفهوم الفهلوة وعايزين الأرض ليرهنوها مقابل تمويل. حتى الآن من مول مشاريع إنتاجية حقيقية من موارده قليل جدا لا يساوي ما بذلته الدولة في الاستقطاب . والمشكلة ليست في القوانين وحدها إنما بيئة الاستثمار، فالمستثمر مستهدف من كل الأطراف . أما موضوع الزراعة فذو شجون وكل ما أستطيع قوله أننا ضللنا الطريق، فالدولة الآن تبيع بثمن بخس موارد البلاد من أراضي ومياه وخاصة الجوفية منها دون رؤية حصيفة لنصيب الأجيال القادمة. هل الاستثمار في العلف يخدم أمننا القومي في جانب المياه؟ ما هو العائد من الاستثمار لخزينة الدولة من المحلي والأجنبي ؟

أضاف متداخل آخر رأياً في نفس الاتجاه: الاستثمارات الأجنبية في زراعة العلف، هي (سرقة مخزونات البلاد من المياه الجوفية بدون مقابل مجزي). كلنا نعرف ان البرسيم يسقى من المياه الجوفية عن طريق المحاور، ونعلم ان العلف يستهلك كميات ضخمة من المياه، ولهذا السبب مُنعت زراعته في السعودية والخليج، فلجأ المستثمرون الى السودان. ونعرف ايضا أن المياه الجوفية ثروة ناضبة يجب المحافظة عليها والاستفادة منها في محاصيل ذات عايد اقتصادي مجزي ، او محاصيل نحن في حاجة لها كالقمح. اذا لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه مايزرع لتحقيق امننا الغذائي سيستهلك العلف موارد يجب ان توجه للضروريات.

جاء رأي مخالف من متداخل ثالث يقول: الاعلاف يمكن اعتبارها الان منصة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠١٥ م

مؤقتة لتصنيع الغذاء، وذلك بعد ان نضمن التوسع فيها، ومن ثم يتحول الاستثمار من تصدير الاعلاف، الى تسمين الماشية و تصدير اللحوم مصنعة. نحن نحتاج لنموذج مربح وهو ما يحققه العلف، فقد عرف الناس انه مربح. المياه الجوفية في السودان غير مستفاد منها، كما ان نصيب السودان من مياه النيل غير مستفاد منه، الامطار التي تسقط في السودان في العام حوالي ٤٠٠ مليار متر مكعب تقوم بتغذية المياه الجوفية، والباقي يهدر. لاتحاربوا زراعة الاعلاف دون ان يكون لكم بديل عنها. وعلينا تطوير زراعة الاعلاف الى لحوم مصنعة.

رأيي الشخصي تعليقا على ما دار كان كالآتي: قد يكون صحيحاً ما تقولون أخوتي المنتقدين للاستثمار في زراعة الأعلاف الخضراء، لكن المعضلة هي ان الأعلاف الخضراء مفتوحة أمامها الآن الأسواق الإقليمية لقلة تكلفتها وجودتها. البديل في نفس مواقع زراعتها هو انبطاطس وأحياناً البصل والقمح. وجميعها تكلفتها عالية أو أصنافها غير مرغوبة إقليمياً. هل نرفض الفرصة المتاحة ونترك الأرض بورا بلقعا؟ والى متى؟ أؤيد الرأي القائل بإعتبار زراعة الأعلاف منصة انطلاق لاستثمارات أكثر فائدة مثل اللحوم المصنعة.[1]

ايجابيات وسلبيات استيراد الدقيق :-

قام جهاز المخزون الاستراتيجي بتكليف من وزارة المالية الاتحادية بإستيراد دقيق لاستخدامات الخبز. وذلك بغرض تنويع مصادر هذه المادة الأساسية التي تشمل بخلاف الدقيق المستورد، القمح المستورد، والقمح المحلي. يرى البعض أن هذه سياسة سليمة تضمن الأمن الغذائي، وتقلل من كلفة استيراد القمح. بينما يرى البعض الآخر أن هذه السياسة ضارة بالاقتصاد القومي وبالصناعة المحلية معاً.

وللتعبير عن هذا الرأي الأخير كاتبني قارئ كريم من عطبرة قائلاً: (لي تعليق علي ملخص السياسة التي انتهجتها وزارة المالية، والتي تمثلت في ان تكون نسبة الدقيق المستورد ٢٥٪، والقمح المحلي ٢٥٪، والقمح المستورد ٥٠٪. إن استيراد الدقيق ليس بالحل الدقيق، فهو اشبه بالعلاج الكيمائي لمريض السرطان والغسيل الدموي لمرضى الفشل الكلوي، لان المرض لازال مستقراً بالجسد. استيراد دقيق جاهز ولو باي نسبة، صغرت ام كبرت، يعني ضياع ايرادات للدولة، اهمها الضرائب المفروضة علي الانتاج للدقيق والردة، وتوقف انتاج الردة يؤدي لزيادة اسعار منتجات الحيوان، من اللحوم والالبان، والضرر الاكبر للعمالة، وخاصة عمال اليومية، وعمال الشحن والتفريغ، ومخالفة صريحة من الدولة لقوانين الاستثمار التي تشجع الصناعة الوطنية، وتجميد دورة الاقتصاد من انتاج ونقل وعمالة.

في رأي الشخصي، تشجيع القمح المحلي وفتح الاستثمار في زراعته هو الحل.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٣/ ٢٠١٥ م

فبدلا من توفير سوق لتوزيع الدقيق التركي بالسودان، نرى ان تتم الشراكة مع الاتراك أنفسهم في زراعة مشاريع كبيرة من القمح، وطحنها في السودان، لضمان جودتها. وتشجيع الصناعة المحلية (صنع في السودان)، فخير لنا اهل السودان ان نتعلم كيف نستغل امكانياتنا، بدلاً من اعطاءنا السمكة جاهزة. وختاماً من لايملك قوته لايملك قراره).

بدرالدين محمد صالح ساتي
ولاية نهر النيل - عطبرة
٠١٢٤٠٧٤٢٩٤
abusalih2@gmail.com

تعليق: مع التقدير والاحترام لرؤية القارئ الكريم، أشير الى أن الدقيق قد تم استيراده بسعر ٦ جنيهات للدولار، في حين يتم استيراد القمح بسعر ٢.٩ جنيه للدولار. معنى هذا أن الدولة تدفع دعماً هائلاً جداً من الايرادات العامة لاستيراد سلعة القمح، في حين أنها يمكنها استيراد الدقيق جاهز بتكلفة دعم قليلة جداً. ينبغي الإشارة أيضاً الى أن هذه معالجة مؤقتة فقط الغرض منها خفض تكلفة الدعم. ومتى ما تمكن المخزون الاستراتيجي، أو المطاحن الرئيسية في البلاد، من الحصول على قمح وفق معادلة الدولار ٦ جنيهات أو أكثر، فلا يوجد مانع من ايقاف استيراد الدقيق، واستجلاب القمح لطحنه محلياً. وذلك بهدف، حسبما أشار القارئ الكريم، تشغيل الطاقات والعمالة المحلية. وحتى لا نفقد الردة المهمة لغذاء الحيوان.

ويبقى الحل النهائي هو بالضبط ما أورده القارئ الكريم، حول ضرورة استخدام القمح المحلي في انتاج الخبز. لقد تم التوصل حتى الآن لخلطة ما بين القمح المستورد والقمح المحلي بنسبة ٦٠٪ إلى ٤٠٪ على الترتيب، وذلك لانتاج دقيق جيد للخبز. نأمل أن تتمكن مرجعياتنا العلمية من زيادة نسبة المحلي للمستورد، وأكثر من هذا أن تنجح في انتاج خبز من دقيق خليط ما بين الذرة والقمح، وقد قطعت شوطاً بعيداً في هذا.[1]

إعلان التحالف الاقتصادي الإسلامي :-

أحلم بأن يكون ختام ملتقى السودان للاستثمار يوم غدٍ الخميس هو إعلان الخرطوم المتضمن إعلان (التحالف الاقتصادي الاسلامي العربي). فكما قادت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٤/ ٢٠١٥ م.

المملكة العربية السعودية التحالف العسكري الاسلامي لذي يدق الآن أبواب صنعاء، ويزلزل عروش البغي والعدوان في سوريا، فهي تقود اليوم وغداً بالخرطوم معركة النمو والتنمية والأمن الغذائي من الخرطوم أرض الموارد اللامحدودة.

احتاجت الصين إلى أربعين سنة لتثبيت دعائم اقتصادها وفرض عملتها (اليوان) كعملة دولية قابلة للتداول، وقد نجحت في هذا مؤخراً بقرار أصدره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال اجتماعه قبل عدة أشهر. أتوقع مع الإرادة السياسية القوية، والموارد الاقتصادية الهائلة، أن ينجح لتحالف الاقتصادي الاسلامي العربي بقيادة السعودية في إعلان الدينار الاسلامي كعملة دولية خلال ٥ الى ١٠ أعوام.

ملتقى السودان للاستثمار الذي يفتتح اليوم بفندق السلام روتانا بتشريف رئيس الجمهورية، وبحضور عدد كبير من المستثمرين والشخصيات الاقتصادية أبرزهم وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف، يمثل أملاً اقتصادياً كبيراً للسودان حيث تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعدل ١٣٣,٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون ملياراً وثمانمائة مليون جنيه) سنوياً لكل السودان. تعادل ٢٣ ٥ مليار دولار تقريباً (ثلاثة وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون دولار).

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قدر جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦,٧ مليار دولار. وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤.٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢.١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي).

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار، وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة، فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية، أو في صيغة الاستثمار الاجنبي المباشر، أو مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

بما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٤ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنوياً. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويلات مدخرات المغتربين.

الملتقى الذي يبدأ أعماله اليوم يحوي مبادرتين هامتين: الأولى مبادرة المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان استثمار المغتربين). والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة اف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، نأمل أن تمثل المبادرتان دفعة كبرى للاستثمار في السودان.[1]

التجارة الالكترونية في العالم الى اين :-

حضرت خلال الايام الماضية بمقر الأمم المتحدة بجنيف اجتماعا هاما حول مستقبل التجارة الإلكترونية في العالم الذي يشهد تطورات تكنلوجية مذهلة. الاجتماعات التي نظمت من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) حاولت الاجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بالقوانين الواجبة التطبيق في حالة التحويلات المالية. وكيفية ضمان أمن هذه التحويلات. وما هي المعادلة المطلوبة ما بين أمن التحويلات المالية والخصوصية التي ينبغي ان تراعى. ثم ما هي ضمانات حماية المستهلك الذي يشتري عبر الشبكات ولا يشاهد السلعة الا عند وصولها له. ثم ما هي ملامح القانون الذي يجب تفعيله لمكافحة جرائم المعلوماتية. وهل نكتفي بقوانين وطنية أم أن هنالك حاجة لمعاهدة دولية؟

لقد اتضح ان حجم التجارة الإلكترونية قد بلغ في العام الماضي بين مؤسسات الاعمال ١٥ تريليون دولار. بينما بلغ حجمها بين مؤسسات الاعمال التجارية والمستهلكين ١,٥ تريليون دولار. وفي كل نصف دقيقة تتم عمليات بقيمة ١٢١٠١٧٣ دولارعلى مستوى العالم. وتأتي الصين في مقدمة الدول من حيث حجم التجارة بين المؤسسات التجارية والمستهلكين تليها الولايات المتحدة ثم الهند والبرازيل. اتضح كذلك ان هناك نمواً سريعاً جداً في حجم التجارة الإلكترونية في آسيا وافريقيا. ومن المتوقع ان يقفز حجمها من ٢٨٪ الى ٣٧٪ من الحجم الكلي للتجارة في هذه الدول خلال الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٨. ونتيجة لذلك شهدت عمليات شحن الطرود والمغلفات الصغيرة بالبريد الدولي نمواً سريعاً على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة بالأساس لنمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

بالنسبة لنا في السودان فإن حجم التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الاعمال لا بأس به. ونعني به بالاساس التعاملات والتحويلات المالية عبر النظام المصرفي. اما النوع الثاني من التجارة الإلكترونية وهو الذي يتم بين المؤسسات التجارية والمستهلكين فإنه ضئيل جداً بإستثناء عمليات تحويل الرصيد التي تنظمها شركات الاتصالات. وعمليات شراء خدمة الكهرباء التي تبيعها شركة توزيع الكهرباء. أما بيع سلعة محسوسة كجهاز كهربائي او مادة غذائية ودفع ثمنها عبر الشبكة وتسليمها للمستهلك في مغلف بريدي فإن هذا نادر جدا في السودان.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧م

على الرغم من ندرة المعاملات التجارية الإلكترونية في السلع العادية في السودان فعلينا الإستعداد لما هو قادم. التطورات السياسية الحالية تشير الى قرب رفع الحظر الامريكي عن السودان. وبالتالي سوف يكون متاحا دخول أدوات وبطاقات الائتمان والدفع الدولية مثل فيزا وماستر كارد وغيرها. وبالمثل سوف تكون هناك بطاقات ائتمان محلية مضمونة دولياً. فعلينا مراجعة قانوني المعاملات الإلكترونية وجرائم المعلوماتية وقانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لمواكبة مثل هذه التطورات. وعلينا كذلك ترقية خدمات البريد والشحن والجوي. وعلى مؤسساتنا التجارية الولوج لهذا المجال باستصحاب افضل الممارسات الدولية. فعليها العرض الامين للسلع على الانترنت. وعدم التلاعب بالأسعار بتضمين تكاليف خفية. كما عليها الحرص على تقديم سلع عالية الجودة. وضمان تسليمها في الزمان والمكان المحددين سلفاً. كما عليها أن تعنى بتوفير وسائل سهلة وفعالة للاتصال والشكاوى.[1]

الرئيس يتجول في مشروع أمطار :-

صورة رائعة التقطتها بالأمس كاميرا المصور المبدع كمال عمر لفخامة رئيس الجمهورية وهو يتجول مبتهجاً بين سيقان القمح الخضراء داخل مشروع أمطار الزراعي بمحلية الدبة بالولاية الشمالية.

مشروع أمطار هو استثمار أماراتي يقوم على مساحة ١٢٠ ألف فدان بمحلية الدبة بالولاية الشمالية ، وتستخدم فيه أحدث تقانات الري في العالم عن طريق الرش من خلال أنابيب بلاستيكية منصوبة على أعمدة ثابتة تهطل المياه منها كأنها الأمطار. هذه التقنية بالاضافة للري تعمل على توفير رطوبة في كل المساحة تؤدي لنمو النباتات بشكل أفضل.

الأطوال الهائلة المطلوبة من الأنابيب البلاستيكية لمساحة هائلة كهذه جعل الشركة الاماراتية المستثمرة في المشروع تفكر بطريقة مستقبلية ممتازة، حيث أنشأت مصنعاً متكاملاً للأنابيب البلاستيكية وملحقاتها ، وهو مصنع لا يغطي احتياجات المشروع فحسب، وإنما يعمل على تغطية احتياجات عشرات المشاريع المماثلة. وفضلاً عن الاستثمار في مصنع الأنابيب، استثمرت الشركة أيضاً في الطاقة حيث استجلبت محطة ضخمة للطاقة الكهربائية.

يعمل المشروع في زراعة القمح والأعلاف وتربية العجول، حيث ينتظر في نهاية خطة المشروع أن ينتج ٦٠٠ ألف من العجول، وصمم المشروع بحيث يكون أحد المحاور الرئيسية لمبادرة الرئيس البشير لتحقيق الأمن الغذائي العربي بتخصيص منتجاته للصادر. ومن هنا جاء توجيه الرئيس البشير خلال زيارته للولاية الشمالية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩ م

مؤخراً بإحياء خط السكة حديد أبو حمد بورتسودان، لنقل منتجات هذا المشروع والمشاريع الكبرى الأخرى بالولاية الشمالية لميناء الصادر ببورتسودان.

إن تشجيع الاستثمار في هذه المشروعات الزراعية ومشروعات تربية الحيوان أمر ضروري جداً، ويجب أن يرتبط بمشروعات تحقق قيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلاً من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف.

فمثلاً في القطاع المطري الآلي لو عملنا على زراعة الذرة الفتريتة من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يحقق لنا فائضاً كبيراً من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪. أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرذاذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. صادرنا من الصمغ العربي الآن في المتوسط ٢٠٠ مليون دولار سنوياً سينتقل الى ٢ مليار دولار اذا حولناه كله لبودرة رذاذية.

التحية لفخامة رئيس الجمهورية وهو يتابع مثل هذه المشاريع بالزيارة والرعاية، ففي الزراعة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الحل لمشكلاتنا الاقتصادية.[1]

السودانيون خارج النظام المصرفي.. كيف يمكن جذبهم؟

يقدر عدد السودانيين الذين ليست لهم أي علاقة مع البنوك بحوالي ٩٦٪ من عدد السكان. معنى هذا أن عدداً هائلاً من السكان لا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها البنوك. مثل تمويل المشروعات، أو حفظ الأموال والمدخرات، أو خدمات تحويل الأموال من شخص لآخر، وغيرها من الخدمات. والأخطر من هذا هو حقيقة أن عدم شمول هذا العدد الهائل من السودانيين، تحت مظلة خدمات البنوك، يعني أن كتلة نقدية هائلة هي خارج هذه البنوك. فالشخص الذي لا يعرف طريق البنوك، أو الذي لا يثق في خدماتها، يقوم بحفظ أمواله السائلة في بيته أو في محله التجاري.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١ م

لقد شاهدت بأم عيني تجاراً كباراً لهم غرف كاملة مكدسة بأوراق النقد، إما في بيوتهم في بير السلم، أو في شركاتهم ومحالهم التجارية.

تخزين هذه الكميات الهائلة من أوراق النقد لدى الأشخاص والتجار له أضرار ثلاثة: فهو أولاً يحرم البنوك من السيولة المطلوبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وثانياً يعرض أوراق النقد للتلف لتخزينها في ظروف غير ملائمة، وثالثاً يعطي الفرصة للصوص للسرقة فيخسر صاحب المال الكثير.

اجتهد بنك السودان والبنوك التجارية كثيراً في جذب عامة المواطنين للنظام المصرفي. توسعت البنوك في فتح فروع وتوكيلات كثيرة لتكون قريبة من المواطن، ووضعت شروطاً ميسرة لفتح الحسابات بها، ورعى بنك السودان التقنية المصرفية ونظم الدفع فأصبح ايداع الاموال وسحبها وتحويلها سريعاً جداً وآمناً جداً. وعلى الرغم من كل هذه الجهود الهائلة والمقدرة فإن النتائج ظلت ضئيلة للغاية. يعود هذا في تقديري لسببين رئيسيين: الأول عدم وجود فائدة ملموسة للمدخر الصغير من وضع ماله في البنك. والثاني أن البنوك لم تصل للمواطن العادي العامل أو المزارع أو الموظف الصغير أو الطالب في مكانه، أو لم تقترب منه الاقتراب الكافي.

ما الحل إذاً لجذب المواطن العادي أو الناشط الاقتصادي الصغير للبنوك. بتقديري يجب أولاً أن يحدث اجتهاد فيما يلي الفائدة على المدخرات. اجتهاداً لا يخالف الشريعة الاسلامية السمحاء ولكنه في نفس الوقت يواكب العصر والظروف الاقتصادية. من ذلك مثلاً أن يلتزم البنك بمنح تبرع أو عوض آخر للمدخرين. وثانياً أن تقترب البنوك اقتراباً حقيقياً من المواطنين من خلال أدواتهم وأسلوب معيشتهم الحالي، من ذلك مثلاً أن الهاتف الجوال أصبح أداة لا غنى عنها لدى كل مواطن.

تابعت يوم أمس السبت ببنك العمال الوطني إطلاق خدمة (مولت) وهي خدمة جديدة تستهدف توسيع المظلة البنكية بإدخال المزيد من المواطنين اليها. الشركاء في الخدمة الجديدة هم بنك العمال الوطني، وشركة الخدمات المصرفية المالكة لمحول القيود القومي، وشركة إي دوك وهي شركة تقنية صممت ونفذت الخدمة. وتم كل العمل تحت اشراف البنك المركزي- ادارة نظم الدفع.

ما يميز الخدمة الجديدة أنها ليست بطاقة الكترونية مصرفية كما هو الحال في الخدمات المتعددة التي أطلقتها البنوك مؤخراً، ولكنها تطبيق على الموبايل يمكن للمواطن انزاله من الموقع الالكتروني www.sdgexpress.com/download/mowallet.apk وتشغيله، فيصبح مالكاً لحساب مصرفي كامل الخدمات.

بأيدي السودانيين الآن حوالي ١٥ مليون جهاز هاتف جوال، حوالي ٤٠٪ منها

هواتف ذكية أي يمكنها دخول الانترنت وانزال التطبيق. المستخدمين للهواتف الذكية هم في الغالب فئة الشباب، الآن يمكن للملايين من الشباب امتلاك حساب مصرفي بخطوات لا تستغرق أكثر من ٣ دقائق وهو جالس في مكانه. جربوها يا شباب وأفيدوني برأيكم.[١]

الصناعات العسكرية السودانية :-

مشاركة السودان في معرض أبو ظبي للصناعات الدفاعية والأمنية (ايدكس ٢٠١٥) لفتت الانظار من حيث حجم المشاركة والمعدات التي تم استعراضها. الدوريات والمجلات العسكرية المتخصصة أشارت بخطوط عريضة لهذه المشاركة. وعلى سبيل المثال تناولت اصدارة TTU وهي متخصصة في الصناعات الدفاعية والدراسات الاستراتيجية وتصدر في فرنسا أشارت لهذه المشاركة بالقول :(شاركت في المعرض أكثر من ١٢٠٠ شركة من ٥٥ دولة وبزيادة وصلت نسبتها الى ٣٨,٥٪ عن العام الماضي. جاءت غالبية المشاركات من دول صاعدة في مجال الصناعات العسكرية. وتميزت أجنحة كوريا الجنوبية، تركيا، السعودية، والامارات. كما لفتت الأنظار المشاركة الضخمة لهيئة التصنيع الحربي السودانية، والتي تحولت في سنوات محدودة الى واحد من الموردين المعتبرين للأسلحة والذخائر في دول القارة الافريقية برغم الاوضاع التي يعيشها هذا البلد). يذكر أنه من حيث حجم العرض فقد احتلت هيئة التصنيع الحربي السودانية المركز الثاني بعد دولة الامارات العربية المتحدة.

وفقاً لبيانات مركز استكهولم العالمي لأبحاث السلام SIPRI للعام ٢٠١١فإن الدولة التي تحتلّ المركز الأول في العالم في صناعة الأسلحة هي الولايات المتحدة الأميركية. وهي ليست فقط الدولة الأولى في تصنيعها بل والأولى في تصديرها (٣٠٪ من صادرات السوق العالمي للسلاح) تتبعها روسيا (٢٦٪) وألمانيا (٧٪) وفرنسا(٦٪) والصين (٥٪) والمملكة المتحدة (٤٪). أما من جهة المستوردين فتحتلّ الهند المرتبة الأولى في العالم (١٢٪ من مشتريات العالم من الأسلحة) وتتبعها الصين (٦٪) والباكستان (٥٪) وكوريا الجنوبية (٥٪) وسنغافورة والجزائر واستراليا والولايات المتحدة (٤٪) لكل، والأمارات العربية المتحدة والسعودية (٣٪) لكل.

تقدّر قيمة هذا السوق بـ ١٧٥٦ مليار دولار في العام الواحد أي نصف قيمة سوق الطاقة. وتحتل الشركات الأمريكية موقع الصدارة في مبيعات الأسلحة على مستوى العالم. ففي قائمة العشرة شركات الكبرى على مستوى العالم في صناعة الأسلحة للعام ٢٠١١ احتلت ٧ شركات أمريكية مواقع متقدمة محققة حجم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٩/ ٢٠١٥ م

مبيعات وأرباحاً هائلة.

الاهتمام بالتصنيع الحربي في السودان ليس حديثاً، فمنذ ستينيات القرن الماضي بدأ مصنع الذخيرة بالخرطوم نشاطه في تصنيع الذخائر التي يحتاجها الجيش والقوات النظامية الأخرى، فضلاً عن الذخائر التي تستخدم في الصيد والحماية بواسطة المواطنين المدنيين، مثل ذخائر الخرطوش وذخائر البنادق المورس وبنادق الرصاص. غير أن تحولاً كبيراً حدث في تسعينيات القرن الماضي بإنشاء هيئة التصنيع الحربي، التي أتبعت لها مدينة جياد الصناعية. ومن خلال مجموعة متميزة من المهندسين والاداريين، عسكريين ومدنيين، تطورت الصناعة العسكرية السودانية لمستويات متقدمة جداً في مجالات الأسلحة الصغيرة، والذخائر، والمركبات العسكرية المصفحة، والطائرات الصغيرة، والطائرات بدون طيار، من خلال مصنع صافات لانتاج الطائرات الذي يتبع للهيئة، والانتاج في هذه المجالات يضارع مثيله في الدول المتقدمة. ويتم تصديره لعدد من الدول.

نأمل أن تتطور هذه الصناعة لتدخل قائمة الكبار في مجالي الانتاج والتصدير، وتصبح بالتالي واحدة من ركائز الاقتصاد الوطني.[1]

ايقاف استيراد وتصنيع الركشات :-

في ١٦ يناير ٢٠١٥ أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني قراراً بمنع دخول الركشات للبلاد بكافة أنواعها. وفي ١٦ أبريل ٢٠١٥ أصدرت نفس الوزارة توجيهاً لوزارة الاستثمار تطلب فيه عدم إصدار تراخيص جديدة لصناعة وتجميع الركشات والمواتر بثلاث عجلات.

الركشات المرخصة والعاملة الآن بمختلف ولايات البلاد لا علاقة لها بهذا القرار وسوف يستمر عملها عادياً، ويجدد ترخيصها كل عام ما دامت الركشة صالحة للعمل وفق قرار سلطات الترخيص. القرار مقصودة به الركشات الجديدة، وأقول هذا لتطمين الأسر والناس التي تعتمد في معيشتها الآن على العائد من تشغيل الركشات في نقل الركاب أو البضائع.

القرار بُني على تقارير المجلس الأعلى للبيئة الذي أشار إلي أن الركشات تسبب تلوثاً للبيئة لأنها تستخدم وقوداً هو خليط من البنزين والزيت. وأن حرق العادم لزيادة كفاءة ماكينة الركشة يؤدي لتلوث إضافي. كما بُني القرار على تقارير سلطات المرور التي أفادت أن الركشات لا تحقق السلامة المرورية، وأن تواجدها بكثافة على الطرق يعرقل حركة المرور.

قرار منع الاستيراد تجاهل لنواحي الاجتماعية حيث يقدر من يعملون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٣/ ٢٠١٥ م

بالركشات كمصدر رزق بعشرات الآلآف. صحيح أنهم لن يتأثروا فوراً ولكن عليهم تدبير مصدر رزق آخر عندما ينتهي العمر الافتراضي لركشاتهم الحالية. والقرار سد باباً للعمل أمام الشباب الذين تتجاوز نسبة البطالة في أوساطهم ٢٠٪ وفقاً للتقديرات الرسمية. والقرار كذلك يؤثر على تكلفة النقل لعشرات الآلآف من الأسر التي تجد في الركشة وسيلة رخيصة للتنقل. فهم سيضطرون لاستخدام وسائل نقل أكثر تكلفة بعد التناقص التدريجي المتوقع للركشات العاملة بعد تطبيق قرار منع الاستيراد ومنع التصنيع.

من ناحية أخرى من الواضح أن قراري منع الاستيراد ومنع التصنيع بنيا على حالة ولاية الخرطوم، وحتى في الخرطوم بنيا على حالة المحليات الحضرية الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري. ففي محليات أم بدة وشرق النيل وجبل أولياء وكرري وبقية ولايات السودان فإن ترجيح الناحية الاجتماعية التي أشرنا لها أولى من النواحي البيئية والنواحي المرورية. ببساطة هل الأفضل لنا أن نوفر وسيلة معيشة تقي شاب وأسرته المسغبة والفقر؟ أم نحافظ على البيئة وانتظام حركة المرور؟ نسبة الفقر في السودان عالية جداً فهي وفق آخر احصاء ٤٦٪ من السكان. إن إزالة الفقر أهم من أي إعتبارات أخرى.

كان الأوفق في تقديري أن يترك للولايات وللمحليات تقدير الموقف. فمحلية مثل الخرطوم يمكن أن تقرر إيقاف عمل الركشات داخلها وأن تمنع ترخيصها. لأنها محلية حضرية تمثل وجه البلاد، ويجب أن تكون نظيفة وبعيدة عن الملوثات. أما محلية مثل أم بدة فإن نسبة الفقر فيها تجعل من الطبيعي أن يُسمح فيها للركشات بالعمل لفائدة الفقراء العاملين عليها، ولفائدة الفقراء الذين يستخدمونها. وما ينطبق على أم بدة بتقديري ينطبق على كل ولايات ومحليات السودان الأخرى.

مسألة ثانية لم تراع في القرارين وهو التطور العلمي المهم الذي أدى لاختراع ركشة تعمل بالكهرباء فهي لا تلوث الجو وصوتها هادئ جداً. كان يمكن استثناء هذا النوع لتشجيع كل حائزي الركشات الحالية لاستبدالها بالكهربية.

أما منع التصنيع فهو تدخل لا مبرر له على الاطلاق في شان الاستثمار، ولنفترض أن مستثمراً أقام في بلادنا مصنعاً لتصنيع الركشات بغرض تصديرها لتشاد وجنوب السودان وأثيوبيا. لماذا نمنعه؟ وما الحكمة من ذلك؟ ندعو لإعادة النظر في هذين القرارين.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ م

شركة مساهمة عامة للانتاج الحيواني :-

قرأت البارحة على الصفحة الاقتصادية بصحيفتنا هذه خبراً استغربت له عنوانه (تنديد بقرار إنشاء شركة مساهمة عامة لتصدير الماشية). وفي متن الخبر أن عدداً من مصدري الماشية اعترضوا على سعي وزارة الثروة الحيوانية تكوين شركة مساهمة عامة للثروة الحيوانية، إذا كان من ضمن اختصاصاتها تصدير الماشية. وفي متن الخبر أيضاً أن وزير الثروة الحيوانية البروفسيور موسى تبن قال خلال اجتماع عقده مع شركات تصدير الماشية ان الغرض من انشاء الشركة انتاج الماشية وتوفير البنى التحتية اللازمة وتوفير الاعلاف بجانب انتاج الالبان. ولفت الوزير لعدم تمليك المحاجر البيطرية لأي جهة أو شركة خاصة.

ما فهمته من الخبر أن الوزير (يعتذر) للمصدرين عن مجرد التفكير في إنشاء شركة مساهمة عامة لتصدير الماشية، وهو يؤكد لهم ويطمئنهم أن أغراض الشركة المقترحة لا تتضمن التصدير

مصدر استغرابي شيئين، الأول أن مفهوم شركة المساهمة العامة يعني أن من حق كل شخص أن يكوم مالكاً لأسهم فيها. بما فيهم المصدرين الحاليين ففيما الاعتراض؟ والثاني لماذا يتم الرضوخ للشركات المصدرة الحانية بعدم مزاحمتهم في الصادر بواسطة شركة مساهمة عامة؟ هل قامت هذه الشركات بتطوير الصادر وفتح أسواق جديدة؟ هل تنساب منها عوائد الصادر بسهولة ويسر لبنك السودان والبنوك التجارية؟ هل هي منصفة للمنتجين؟

إذا كانت الاجابة بنعم على هذه الأسئلة فليعتذر لها وزير الثروة الحيوانية ولا (يشاغلها) فيما تقوم به من عمل جليل. أما إن كانت الاجابة بلا على هذه الأسئلة فلا يوجد مبرر للإعتذار. أما أنا فمن خلال متابعتي أقول أن الاجابة على كل هذه الأسئلة هي بلا فيما عدا عدد محدود جداً من الشركات. وأضيف أن بعض هذه الشركات تعمل كوكلاء لتجار أجانب.

إننا نعارض تصدير ثروتنا الحيوانية (ماشة بكرعيها) لأن في هذا هدر هائل لمورد اقتصادي كبير، ذلك لأن التصدير بهذه الطريقة يفقدنا الاستفادة من اجزاء الحيوان الأخرى كالجلد والشعر والامعاء والاظلاف وكلها تدخل في صناعات هامة جداً. ولكن بما أننا لم نستكمل الاستعداد لتصدير ثروتنا الحيوانية في شكل منتجات حيوانية فيجب أن تقوم شركة المساهمة المقترحة بالتصدير كواحد من اختصاصاتها. على الأقل نضمن عوائد الصادر واستفادة المنتجين الحقيقين.

فكرة شركة مساهمة عامة للانتاج الحيواني ليست جديدة فقد حضرت عدة

اجتماعات بوزارة الثروة الحيوانية في العام ٢٠١٢ عندما كان الدكتور فيصل حسن ابراهيم وزيراً للثروة الحيوانية، خططت هذه الاجتماعات لإنشاء هذه الشركة، ولكن من الواضح أن تضارب المصالح مثل الذي بيناه أعلاه عطل إنشاءها. فلتحزم الحكومة أمرها وتنفذ تكوين شركة المساهمة العامة للانتاج الحيواني (بما فيها التصدير) تنفيذا للبرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي، وتحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد.[1]

صفقة كنار وضرورات التحول لشركة مساهمة عامة :-

حسب المعلومات المتداولة في الاعلام فقد أكمل بنك الخرطوم إجراءات الإستحواذ على شركة كنار للإتصالات. معلوم أن شركة كنار للإتصالات مملوكة لمستثمرين أماراتيين، وقد تحصلت على ترخيص للعمل في مجال الإتصالات في السودان، وكان جل إستثماراتها في البنية التحتية لقطاع الاتصالات، ويُعتقد أنها تملك ثاني أكبر شبكة للألياف الضوئية بالبلاد، وأكبر زبائنها، أو مستخدمي شبكتها هذه، هي شركات الاتصالات، وعلى رأسها شركة زين أكبر مشغل للهاتف السيار في البلاد. ومعلوم كذلك أن شركة زين دخلت في تنافس حاد مع بنك الخرطوم للإستحواذ على كنار.

أشار أكثر من مراقب إلى أن المالك الجديد (بنك الخرطوم) غير متخصص في مجال الإتصالات، وبالتالي قد يكون من الأفضل تحويل كنار لشركة مساهمة عامة، تحت إدارة إحترافية متخصصة. على أن يتم التحويل بموافقة المالك الجديد، ووفقاً لقانون الشركات وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، وذلك بناءاً على ما ورد في برنامج إصلاح الدولة بتشجيع قيام شركات المساهمة العامة في مختلف القطاعات.

الخبراء في هذا المجال يشيرون الى أن تحويل شركات الاتصالات الي شركات مساهمة عامة يجب أن يكون وفق رؤية إقتصادية تستصحب مناخ الأعمال والإستثمار في السودان.

د. فتح الرحمن صالح الاقتصادي والمصرفي المعروف يرى أن الحوافز هي التي تدفع للتحول وعندما تحس الشركة انها بعدم تحولها لشركة مساهمة عامة قد فوتت فرصا عظيمة هنا يأتي القرار بالتحول.

أما الدكتورحامد الامين فإنه يلخص مزايا شركات المساهمة العامة على النحو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٤ م .

التالي: تمكين أى مواطن من الدخول فى عالم الإستثمار لأن أسعار الأسهم عند الإكتتاب تكون ضئيلة جداً، وتتميز شركات المساهمة العامة بانفصال ملكية رأس المال عن الإدارة. فضلاً عن أن إستقلال شخصية شركة المساهمة العامة يمكنها من الإستمرار بصرف النظر عن إستمرار علاقة حملة الأسهم الحاليين بها من عدمها، فخروج أى مساهم لا يعنى توقف الشركة، ويمكن لشركات المساهمة العامة المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية الحصول على مبالغ تمويل كبيرة بدون تكلفة تمويل ، فيما يوفر الإدراج فى سوق الأوراق المالية كذلك قيمة جاهزة لأسهم الشركة العامة مقارنة بأسهم الشركة الخاصة. كما يوفر فرصة للموظفين لكي يصبحوا مساهمين. وبالطبع يمكن لأى مساهم أن يبيع ويشترى أسهم شركة المساهمة العامة.

الخبير الاقتصادي قاسم أضاف: إن تقلبات سعر الصرف لها أثر وتأثير مباشر علي المستثمر الأجنبي والمحلي، واذا كان الاستثمار لا يحفظ لأي منهما القيمة فإنه يفضل حفظه في شكل نقد أجنبي بدلا من تحمل مخاطرة الإستثمار.

تعليق: من الواضح أن الموضوع متشعب ويحتاج للمزيد من النقاش والعصف الذهني. ويحمد للدكتورة النشطة تهاني عبد الله عطية وزير الاتصالات وتقانة المعلومات ابتدارها لهكذا نقاش.[1]

كيف يمكن جذب المواطنين للبنوك :-

إتحاد المصارف السوداني إتحاد مهني نشط جداً في المجالات المتعلقة بعمل البنوك، فالاتحاد من خلال دوائره المتخصصة يسعي للوفاء بمهامه وأهدافه الأساسية المتمثلة في: القيام بدور المستشار لمحافظ بنك السودان المركزي في المسائل المصرفية، الإرتقاء بالخدمات المصرفية بالسودان، إرساء أعراف مصرفية سليمة، نشر الوعي المصرفي الإسلامي في المجتمع ودعم الثقة في النظام المصرفي والمالي، وتوثيق الصلات بين الإتحاد وسائر الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالنشاط المصرفي والمالي في السودان وخارجه بما يؤدي إلى تبادل الخبرات والمعرفة المصرفية.

يقوم الاتحاد بالعديد من الأنشطة لتحقيق الأهداف المذكورة، ومن بين هذه الأنشطة رعايته لاحتفالية سنوية تحت مسمى (أسبوع التقنية المصرفية) هذه الاحتفالية في نسختها الثامنة هذا العام جاءت تحت شعار التقنية المصرفية طريقنا للشمول المالي. بدأ برنامج هذا الأسبوع يوم الاثنين الماضي بندوة علمية حول معايير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٩/ ٢٠١٦ م .

جودة الخدمات المصرفية- القياس والآثار قدمها دكتور محمد عبد الله خليل، وفي يوم الثلاثاء أقيمت ندوة علمية ثانية حول الحكومة الالكترونية- الواقع الفرص والتحديات قدمها المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات، وفي يوم الأربعاء اختتمت سلسلة الندوات بندوة علمية حول دور التقنية المصرفية في تحقيق الشمول المالي.

شعار الأسبوع وندواته المختلفة تحاول لفت النظر لموضوع هام للغاية وهو موضوع الشمول المالي، ومقصود به إيصال خدمات البنوك لغالبية سكان القطر بطريقة آمنة وسهلة، وبسعر مناسب وفي الوقت المناسب. التحدي كبير جداً عندنا في السودان لأن ٩٤٪ من السكان ليس لهم حسابات في البنوك ولا يعرفون الطريق اليها أو كيفية الاستفادة من خدماتها، وذلك بسبب إنخفاض النشاط الاقتصادي وبالتالي عدم الاحتياج لخدمات المصارف التقليدية، وبسبب أن البنوك تطلب معلومات ووثائق ثبوتية كثيرة لا يملكها غالبية المواطنين السودانيين، وكذلك بسبب التكلفة العالية لإنشاء فروع للمصارف تجعلها أقرب للمواطن.

يرى المهندس عمر حسن عمرابي أن الطريقة الوحيدة لجذب عدد كبير جداً من المواطنين السودانيين للبنوك هو بإستخدام الموبايل، ذلك لأن ٧٧٪ من سكان السودان البالغين يملكون أجهزة موبايل، وحوالي ٣٠٪ منهم يستخدمون الانترنت. والفكرة هي إنشاء حساب مصرفي مرتبط بالموبايل، وبهذا يمكن لأي شخص عنده موبايل أن يكون عنده حساب مصرفي. ويتم فتح الحساب بواحدة من طريقتين إما عن طريق برنامج أو تطبيق في الهواتف الذكية وفي هذه الحالة يكمل المواطن فتح الحساب بنفسه، أو عن طريق وكيل للبنك مقدم الخدمة من أصحاب البقالات أو العاملين في بيع كروت شحن الموبايلات وغيرهم، والوكيل في هذه الحالة يستخدم هاتف ذكي لفتح الحساب نيابة عن المواطن، ويسلمه كلمة السر التي يكون متاحاً للمواطن تغييرها في أي وقت. المهم أن الحساب مربوط بموبايل المواطن أو بالأحرى بشريحة موبايله. يودع المواطن المال عن طريق الوكيل أو عن طريق التحويل له من حساب مصرفي آخر. ويمكنه بعد ذلك القيام بعدة عمليات مثل تغذية حساب الموبايل لشخصه أو لأي شخص آخر، وشراء الكهرباء، ودفع رسوم التقديم للجامعات أو أي رسوم أخرى، ودفع أقساط التمويل الأصغر وغيرها.

السودانيون بارعون جداً في استخدامات الموبايل المختلفة، حتى غير المتعلمين منهم يتعاملون في تحويل الرصيد ببراعة تامة، لهذا يمكنهم الانخراط في استخدام التقنية الجديدة متى ما أحسوا بأنها تحقق لهم فائدة محسوسة، ومن ذلك مثلاً أن تحويل الأموال عن طريقها مضمون وتكلفته أقل من تحويل الرصيد. إذا نجحنا في

هـذا فـإن ملايـين السـودانيين سيصـبحون أصـحاب حسـابات بنكيـة بـين ليلـة وضحاها.[1]

ما الحل لقضية الأراضي الزراعية؟

تحتاج بلادنـا للاسـتثمارات الأجنبيـة خصوصـاً في القطـاع الزراعـي. تبـذل اجهـزة الاستثمار القومية والولائية جهوداً ضخمة للترويج لهذا النـوع مـن الاسـتثمار، وعنـدما يصل المستثمر ويسلم الأرض لا يتمكن من العمل فيها في غالب الأحيان لاعتراضه بواسطة السكان المحليين الذين يدعون أن الأرض أرضهم وأرض أجيالهم القادمة. طرحتُ الموضوع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فوصلت إفادات هامة منها إفادة الدكتور عبد العاطي محمد أحمد الذي كتب لنا من الصين قائلاً: 'ن على كل ولاية بالسودان أن تحدد ابتداءًا خطتها الاستراتيجية ، توضح فيها استخدامات الأرض سكنية زراعية صناعية رعوية خدمات .... إلخ . وتعطي الفرصة لأصحاب الحقوق التاريخية ، أما أن يستثمروا أرضهم بأنفسهم ، أو أن تأتي الولاية بمن يشاركهم ولكن أن تأخذ الولاية الحقوق التاريخية وتعطيها لمستثمر دون الأخذ في الاعتبار رضاء أصحاب الحقوق التاريخية فهذا يعطل الاستثمار . الحقوق التاريخية حق محفوظ بين كل الأهل في الولاية ، ولا أحد يتعدى على الآخر ، فلماذا لا ننميها في شكل جمعيات تعاونية؟ وتقوم الولاية بجلب المستثمرين ليشاركوا أصحاب الحقوق التاريخية من خلال جمعياتهم بدلاً من أخذ أرضهم وإعطاءهم للآخر ، مع العلم أن من بين أصحاب الحقوق التاريخية من له إمكانات ويمكن أن يستثمر هو بنفسه . .

علقت على المداخلة أعلاه بالقول: لا يوجد قانون او قرار يمنع اصحاب الحقوق التاريخية من الاستثمار . وقانون الاستثمار القومي وقوانين الاستثمار الولائية تساوي ما بين المستثمر المحلي والاجنبي. المعضلة الأساسية في القدرة على الاستثمار أي توفير رأس المال المطلوب للإستثمار. مدخراتنا المحلية (وهي فوائض الحكومة ومدخرات قطاع الاعمال والقطاع الأسري بالبنوك السودانية) أقل من المطلوب بكثير. لهذا نحتاج للمستثمر الأجنبي.

إن جمعياتنا التعاونية الحالية ليس لديها رؤوس أموال كافية للاستثمار في القطاع الزراعي الذي يحتاج رأس مال ضخم جداً. لجأت بعض الولايات لمعالجات ناجحة ويمكن الاستفادة منها، مثل ولاية نهر النيل حيث أن المستثمر هناك يمنح الأرض شريطة استصلاح ما نسبته ٢٥٪ منها للاهالي اصحاب الحقوق التاريخية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ م .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي يترأسها الدكتور حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية درست هذا الموضوع الهام في اطار اللجنة العليا لإصلاح الدولة وجاءت توصيتها على النحو الآتي: لمعالجة العلاقات القومية والولائية في مجال الأراضي ابتدرت اللجنة مشروع قانون حول استخدامات الاراضى يتضمن معالجات حاسمة للتعدي على الاراضي ، ويمنع التعارض بين السلطات الولائية والقومية في سياسات منح الاراضي الاستثمارية و النزاعات الخاصة بها ، بجانب دراسة قضية تعويضات الاراضى الزراعية وتقييمها.

وبجانب هذا أعطى قانون الاستثمار القومي الحق لرئيس الجمهورية في منح الأرض للاستثمار في أي بقعة من بقاع السودان.

علينا العمل بجدية في اتاحة الأرض للمستثمرين الأجانب في القطاع الزراعي، للاستفادة من الفرصة المتاحة الآن في مبادرة الأمن الغذائي العربي، التي تتبناها السعودية ودول الخليج العربي من خلال الجامعة العربية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٥/ ٢٠١٥ م .

obeikan.com